المركز السوري لبحوث السياسات
Syrian Center For Policy Research

صدمة المحروقات ترفع التضخم الشهري إلى 8.1 بالمئة وتُعمّق أزمة المعيشة والإنتاج في سوريا

النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا

العدد (9): أيلول 2026

حقوق الملكية الفكرية محفوظة ©2026
المركز السوري لبحوث السياسات أيلول/سبتمبر 2026



حقوق النشر وشروط الاستخدام

2026 ©المركز السوري لبحوث السياسات. بعض الحقوق محفوظة.

يُتاح هذا الإصدار بموجب رخصة المشاع الإبداعي: نَسب المُصنَّف –غير تجاري– منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC-ND 4.0). ويجوز نسخه وإعادة توزيعه، كلياً أو جزئياً، للأغراض غير التجارية، شريطة الإشارة بوضوح إلى المركز وإلى عنوان الإصدار، وإرفاق رابط الرخصة، وعدم توزيع أي نسخة معدّلة أو مشتقة منه. ولا يجوز أن توحي الإشارة إلى المصدر بأن المركز يؤيد المستخدم أو طريقة استخدامه للمحتوى.

الإفصاح عن استخدام الأدوات الرقمية وإخلاء المسؤولية

استُخدمت أدوات رقمية مساعدة في التدقيق اللغوي والتحرير. أما تصميم المنهجية وجمع البيانات وتدقيقها والتحقق منها واحتساب المؤشرات وإجراء التحليل والمراجعة النهائية، فقد أنجزها فريق المركز، الذي يتحمل المسؤولية الكاملة عن محتوى هذا الإصدار ونتائجه.

تعكس التقديرات والمؤشرات الواردة في هذا الإصدار نتائج منهجية المركز والبيانات المتاحة وقت إعداده، ولا تمثل إحصاءات حكومية رسمية، ما لم يُذكر خلاف ذلك صراحةً. كما لا ينبغي تفسيرها على أنها توصيات مالية أو قانونية، ولا يتحمل المركز مسؤولية القرارات التي تتخذها أطراف أخرى استناداً إلى استخدام المحتوى خارج سياقه أو بصورة تخالف المنهجية المبينة في الإصدار.

الملخص التنفيذي

ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا بنسبة 8.1 بالمئة خلال أيلول 2026 مقارنة بآب، من 1008.9 إلى 1090.4 نقطة، وبلغ التضخم السنوي نحو 34.1 بالمئة. وشملت الزيادة جميع مجموعات الاستهلاك الرئيسية والمحافظات الأربع عشرة، ليصل المستوى العام للأسعار إلى نحو 10.9 أمثال مستواه في سنة الأساس 2021. وقاد رفع أسعار المحروقات هذا التسارع، مع انتقال أثره إلى كلفة المعيشة والإنتاج والخدمات.

وتركز التضخم في مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، التي أضافت نحو 5.09 نقاط مئوية إلى المعدل العام، تلتها مجموعة النقل بنحو 1.99 نقطة، ثم الأغذية والمشروبات غير الكحولية بنحو 0.61 نقطة. وبلغت مساهمة المجموعات الثلاث مجتمعة نحو 94.9 بالمئة من التضخم الشهري. فقد ارتفعت أسعار النقل بنسبة 30 بالمئة، والسكن والمياه والطاقة بنسبة 11 بالمئة، بما فيها زيادة بلغت 28.9 بالمئة في الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى، بينما ارتفعت أسعار الغذاء بنسبة 2 بالمئة. وهكذا أصابت الزيادة احتياجات يصعب على الأسر خفض إنفاقها عليها، ومدخلات ضرورية لاستمرار الإنتاج وتقديم الخدمات.

تزامن تسارع الأسعار مع تطبيق التسعيرة الجديدة للمحروقات في 13 أيلول، بما زاد الضغوط على كلفة المعيشة والإنتاج والخدمات. وتستدعي مقارنة الأسعار المحلية بمؤشرات المشتقات الدولية توحيد العملات والفترات المرجعية وأسس التحويل، ولا تكفي وحدها لتقدير كلفة الاستيراد أو هوامش الربح. أما تقييم القرار مالياً واجتماعياً، فيتطلب الجمع بين إيرادات الجهات المورّدة وكلفة تشغيل المرافق العامة والأعباء الواقعة على الأسر والمنشآت، مع الإفصاح عن مكونات التسعير وكيفية استخدام أي موارد إضافية متحققة.

وعلى مستوى المحافظات، سجلت القنيطرة أعلى تضخم شهري بنسبة 11.2 بالمئة، تلتها الرقة بنسبة 10.2 بالمئة وحماة بنسبة 9.5 بالمئة، بينما سجلت إدلب أدنى معدل عند 3.4 بالمئة. وبلغ الفارق بين أعلى معدل وأدناه 7.8 نقاط مئوية. كذلك أظهر تحليل التشتت المكاني للأسعار أن مجموعة السكن والمياه والكهرباء والوقود سجلت أعلى متوسط غير موزون لمعاملات الاختلاف، عند نحو 0.471، تلتها مجموعتا التعليم والصحة عند 0.394 و 0.388، مقابل 0.038 للاتصالات. وتعكس هذه النتائج اختلاف حركة الأسعار ودرجة تشتتها بين المناطق؛ فارتفاع التضخم في محافظة ما لا يعني بالضرورة أنها الأعلى كلفة للمعيشة.

وفي سوق الصرف، ارتفع متوسط سعر الدولار الموازي إلى نحو 13436 ليرة سورية، بزيادة بلغت 2 بالمئة مقارنة بآب، كما ارتفع بنسبة 4.8 بالمئة بين بداية أيلول ونهايته. واستقر السعر الرسمي وسعر الحوالات والصرافة عند 12250 ليرة للدولار، لتبلغ الفجوة مع متوسط السوق الموازية نحو 9.7 بالمئة. وتسارعت وتيرة تراجع الليرة السورية بعد رفع أسعار المحروقات، مع بقاء تحديد العلاقة السببية بحاجة إلى تحليل إضافي. أما متوسط سعر الدولار مقابل الليرة التركية، فارتفع بنسبة 1.5 بالمئة. وبلغ التضخم المحتسب بالليرة التركية في إدلب وريف حلب 3.4 و 6.3 بالمئة، مقابل 1.84 بالمئة في تركيا، بما يؤكد أهمية ظروف الإمداد والإنتاج والنقل والخدمات المحلية في تفسير حركة الأسعار، إلى جانب تغير قيمة العملة.

وتوضح المقارنة مع آب أن ارتفاع الأجور الاسمية للفئات المرجعية الثلاث لم يكن كافياً لتعويض ارتفاع الأسعار في أيلول. فباستخدام المؤشر الوطني لأسعار المستهلك معياراً توضيحياً، تراجعت القيمة الحقيقية لأجر الموظف الجامعي في القطاع العام بنحو 7.4 بالمئة، ولأجر العامل في محل تجاري بنحو

4.5 بالمئة، ولأجر الموظف الجامعي في القطاع المدني بنحو 5.0 بالمئة. وتبرز هذه النتائج الفرق بين زيادة الأجر الاسمي وتحسن القدرة الشرائية. ومع ذلك، يقتضي تقييم الأثر على العاملين مراعاة عملة دفع الأجر وكلفة الاحتياجات في منطقة الإقامة، إلى جانب الاقتطاعات وانتظام العمل ودفع الأجور.

وبلغ خط الفقر المدقع للأسرة نحو 3.71 ملايين ليرة سورية شهرياً، والخط الأدنى نحو 5.84 ملايين، والخط الأعلى نحو 8.06 ملايين. ولم يغطِّ أجر الموظف الجامعي في القطاع العام سوى 40.6 بالمئة من خط الفقر المدقع، مقابل 75.5 بالمئة لأجر العامل في محل تجاري. وحتى أجر الموظف الجامعي في القطاع المدني، الذي حقق أفضل تغطية بين الفئات الثلاث، بقي أدنى بقليل من خط الفقر الأدنى، وغطى 71.9 بالمئة من الخط الأعلى. وتوضح هذه النتائج ضيق قدرة أجر واحد على تأمين احتياجات الأسرة، وتضع حماية الأجور والتشغيل، وتكييف المساعدات مع كلفة المعيشة المحلية وموارد الأسر، وضمان الطاقة والخدمات بكلفة ميسورة في صلب الاستجابة لصدمة الأسعار.

قائمة المحتويات

حقوق النشر وشروط الاستخدام 1
الإفصاح عن استخدام الأدوات الرقمية وإخلاء المسؤولية 1
الملخص التنفيذي 2
قائمة المحتويات 4
قائمة الجداول 4
قائمة الأشكال البيانية 4
1. نشرة أسعار المستهلك: المنهجية ونطاق التغطية 5
2. السياق الاقتصادي والمحركات السعرية خلال أيلول 2026 6
3. التضخم السنوي (Y-o-Y) في سوريا 11
4. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا 13
4.1. التغير الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك 14
4.1.1. مجموعة النقل 14
4.1.2. مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى 15
4.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات 16
5. التباين السعري بين المحافظات 17
6. المساهمة في التضخم الشهري 20
7. التغيرات في أسعار الصرف 21
8. الأجور في سوريا 22
9. خطوط الفقر في سوريا 24
10. خاتمة 27
11. المراجع والمصادر 29
الملاحق 30

قائمة الجداول

الجدول (1): التضخم السنوي لأسعار المستهلك في سوريا لشهر أيلول 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية) 12
الجدول (2): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر أيلول 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية) 13
الجدول (3): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر أيلول 2026 (بالليرة السورية) 22
الجدول (4): التغير في الأجور الاسمية والحقيقية للفئات المرجعية في سوريا بين آب وأيلول 2026 23

قائمة الأشكال البيانية

الشكل (1): تطور مؤشرات أسعار المحروقات السورية والدولية بالدولار، تشرين الثاني 2024–أيلول 2026 (تشرين الثاني 2024 = 100) 7
الشكل (2): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال الفترة (أيلول 2025 – أيلول 2026) (سنة الأساس 2021 =100) 11
الشكل (3): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر أيلول 2026 ... 16
الشكل (4): التشتت المكاني للأسعار بحسب مجموعات الاستهلاك الرئيسية خلال أيلول 2026 18
الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري في سوريا خلال أيلول 2026 20
الشكل (6): حركة أسعار الصرف من نقطة بداية موحّدة خلال أيلول 2026 21
الشكل (7): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر أيلول 2026 (مليون ليرة سورية) 24
الشكل (8): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر أيلول 2026 (بالنسب المئوية) 26

صدمة المحروقات ترفع التضخم الشهري إلى 8.1 بالمئة وتُعمّق أزمة المعيشة والإنتاج في سوريا

1. نشرة أسعار المستهلك: المنهجية ونطاق التغطية

تقدّم هذه النشرة تقييماً مستقلاً لتطور أسعار المستهلك والتضخم في المحافظات السورية، بالاستناد إلى مسح شهري ينفذه المركز السوري لبحوث السياسات بانتظام منذ تشرين الأول 2020. وقد طوّر المركز منهجية المسح استناداً إلى المفاهيم والمعايير الواردة في دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك الصادر عن منظمة العمل الدولية. ويقيس الدليل تغير أسعار سلة مرجعية تضم 112 سلعة وخدمة، مصنفة وفق التصنيف الدولي للاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP)، وتمثل نحو 78 بالمئة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي للأسرة، وفق مسح دخل ونفقات الأسرة لعام 2009. وأعاد المركز بناء الأوزان الترجيحية للسلة بالاعتماد على المسوح متعددة الأغراض التي نفذها عام 2020، إلى جانب مجموعة من البيانات الأولية والثانوية. وروعي في ذلك ما طرأ خلال سنوات النزاع من تغيرات في أنماط استهلاك الأسر، فضلاً عن الاختلافات بين المحافظات والاقتصادات المحلية. وشملت السلة، تبعاً لذلك، مصادر الطاقة والمياه البديلة، والسلع المتاحة بالأسعار الحرة، والتعليم الجامعي الخاص، وغيرها من البنود التي أصبحت تستحوذ على حصة متزايدة من إنفاق الأسر.

يغطي المسح 58 سوقاً، منها 25 سوقاً في مراكز المحافظات و 33 سوقاً خارجها، موزعة بين مواقع حضرية وريفية اختيرت وفق حجم السكان والنشاط التجاري والتوزع الجغرافي والتنوع الاجتماعي. ويتولى جمع البيانات 35 باحثاً وباحثة يقيمون في المناطق المشمولة، من خلال زيارات ميدانية منتظمة تُنفذ خلال الأسبوع الرابع من كل شهر. وتخضع البيانات لعمليات تدقيق ومطابقة على مستويات السلعة والسوق والمحافظة، تشمل التحقق من ثبات المواصفات، ومراجعة القيم المتطرفة، ومعالجة حالات غياب الأصناف أو تغير جودتها. وعندما يتعذر رصد سلعة موسمية بصورة مؤقتة، تُقدّر حركة سعرها استناداً إلى الأصناف المماثلة أو المجموعة الأقرب، وفق قواعد الإحلال والتحويل المعتمدة، إلى حين استئناف رصد سعرها الفعلي.

يشمل المسح، إلى جانب أسعار السلع والخدمات، رصداً شهرياً لأجور ثماني فئات وظيفية مرجعية، تشمل موظفين في القطاع العام من حملة الشهادة الجامعية وشهادة التعليم الأساسي، وعضواً في هيئة تدريس جامعية، وعاملاً في محل تجاري، ومدير شركة، إضافة إلى موظف جامعي وموظف صيانة في منظمة مجتمع مدني، وعامل مياومة. وتُرصد أجور هذه الفئات في الأسواق الـ58 التي يغطيها المسح، بما يتيح تتبع تغيراتها الشهرية والتفاوتات القائمة بينها بحسب المناطق والقطاعات، فضلاً عن قياس قدرة الأجر الواحد على تغطية تكاليف معيشة الأسرة المرجعية وخطوط الفقر المحدّثة سعرياً.

يُحتسب الرقم القياسي باستخدام أوزان الاستهلاك المقدرة لعام 2020، مع اعتماد أسعار عام 2021 سنةً للأساس. وتُحتسب تغيرات الأسعار بعملة التداول المحلية، وهي الليرة التركية في إدلب وريف حلب، والليرة السورية في بقية المناطق. ثم تُجمع مؤشرات أسعار السلع والخدمات تدريجياً على مستوى المجموعات والأسواق والمحافظات، وفق الأوزان المعتمدة، وصولاً إلى الرقم القياسي العام لسوريا.

ولأغراض عرض الأجور ومقارنة الأسعار مكانياً، تُحوَّل القيم المقوّمة بالليرة التركية إلى ما يعادلها بالليرة السورية، كما تُعرض خطوط الفقر بالليرة السورية للأسرة شهرياً. ويختلف تحويل القيم النقدية لأغراض المقارنة والعرض عن احتساب التضخم المحلي، الذي يقيس تغير الأسعار بعملة التداول نفسها.

وتُستخدم النتائج في قياس التضخم، وتحليل الفروق الجغرافية والقطاعية، وتقدير تكاليف المعيشة وخطوط الفقر، ومتابعة القوة الشرائية للأجور. وترد التفاصيل المتعلقة بصيغة الاحتساب والأوزان وآليات التجميع والإحلال وضبط الجودة في دليل المركز لأسعار المستهلك في سوريا، 2022.

2. السياق الاقتصادي والمحركات السعرية خلال أيلول 2026

تعرّض الاقتصاد السوري في أيلول 2026 لصدمة سعرية ناجمة عن رفع أسعار المحروقات، زادت كلفة المعيشة والإنتاج وأسهمت في بلوغ التضخم الشهري نحو 8.1 بالمئة. فمع دخول التسعيرة الجديدة حيز التنفيذ في 13 أيلول، ارتفع المتوسط الشهري لسعر المازوت بالليرة السورية بنسبة 45.8 بالمئة مقارنة بآب، والبنزين بنسبة 30.3 بالمئة، والغاز المنزلي بنسبة 9.1 بالمئة. وأدت هذه الزيادات إلى ارتفاع مؤشر أسعار مجموعة النقل بنسبة 30 بالمئة، ومجموعة الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 28.9 بالمئة، فيما ارتفع مؤشر مجموعة السكن والمياه والطاقة بمجملها بنسبة 11 بالمئة. وتركزت الضغوط بذلك في احتياجات أساسية يصعب على الأسر خفض إنفاقها عليها، وفي مدخلات تعتمد عليها المنشآت لتشغيل أنشطتها ونقل مستلزماتها ومنتجاتها، مما وسّع نطاق الصدمة من أسعار الوقود إلى تكاليف الإنتاج والخدمات والإنفاق المعيشي.[1]

وجاء ارتفاع أيلول امتداداً لمسار متقلب للأسعار منذ أواخر 2024. فرغم التراجعات التي أعقبت قفزة كانون الأول 2024، بقيت أسعار الغاز المنزلي والمازوت والبنزين في أيلول 2026 أعلى من مستويات تشرين الثاني 2024 بنحو 563.1 و 250.0 و 60.9 بالمئة، على التوالي، بالليرة السورية. وللمقارنة مع الأسواق الخارجية، حُوّلت الأسعار المحلية إلى الدولار باستخدام متوسطات سعر الصرف الشهرية؛ فبلغت زياداتها التراكمية نحو 635.5 بالمئة للغاز المنزلي، و 288.2 بالمئة للمازوت، و 78.4 بالمئة للبنزين. وخلال الفترة نفسها، ارتفع السعر الفوري للديزل فائق الانخفاض بالكبريت في سوق نيويورك بنسبة 122.6 بالمئة، والبنزين العادي التقليدي بنسبة 62.6 بالمئة، مقابل ارتفاع برنت بنسبة 53.5 بالمئة. وتوضح هذه المقارنة أن أسعار المشتقات المكررة تحركت بصورة مختلفة عن الخام، وأن الزيادة السورية كانت أكبر، خصوصاً في المازوت.[2]

وتظهر الفروق بوضوح عند مقارنة موجتي الارتفاع. ففي كانون الأول 2024، ارتفع سعر المازوت السوري بالدولار بنسبة 198.6 بالمئة مقارنة بتشرين الثاني، والبنزين بنسبة 50.1 بالمئة، بينما انخفض الديزل والبنزين في سوق نيويورك بنسبة 1.1 و 3.4 بالمئة، على التوالي، وتراجع برنت بنسبة 0.7 بالمئة. أما في أيلول 2026، فارتفع المازوت محلياً بالدولار بنسبة 43.0 بالمئة، مقابل 16.5 بالمئة للديزل المرجعي، وارتفع البنزين محلياً بنسبة 27.7 بالمئة، مقابل 6.9 بالمئة للبنزين المرجعي، فيما بلغت زيادة برنت 25.3 بالمئة. وبذلك، لم تتزامن قفزة نهاية 2024 مع ارتفاع في الأسعار المرجعية، بينما جاءت زيادة أيلول ضمن موجة ارتفاع خارجية، لكنها تجاوزت تغير أسعار المشتقات في السوق المستخدمة للمقارنة.

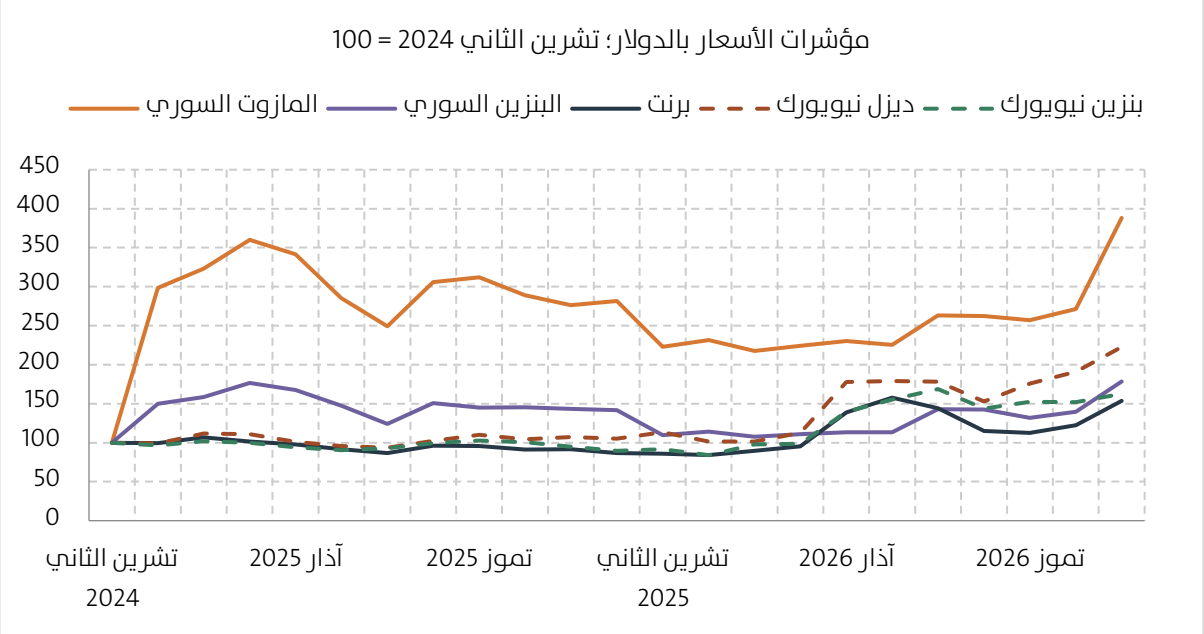
---

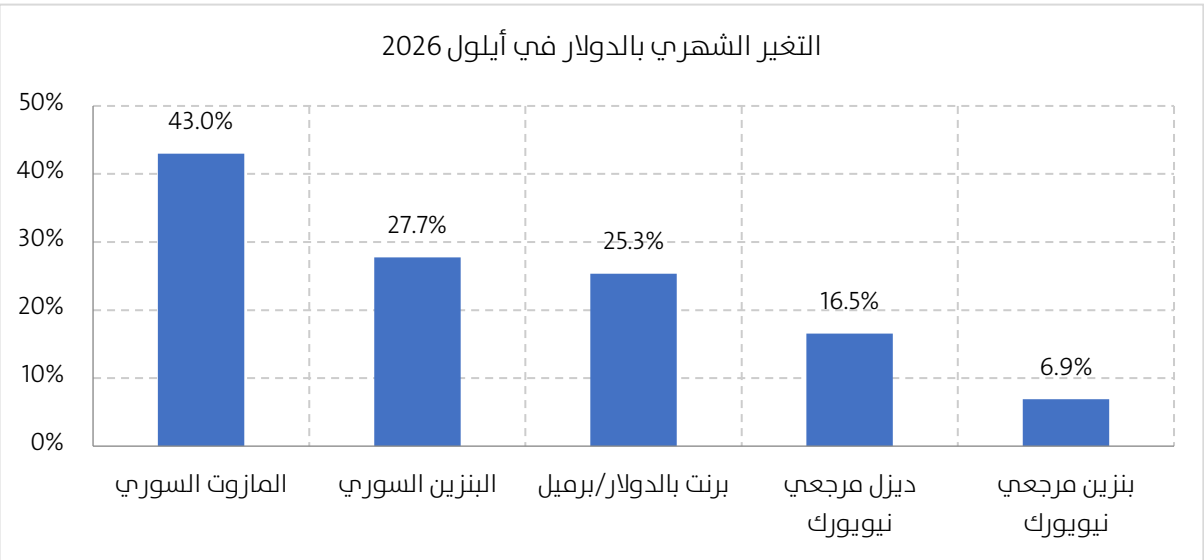
[1] الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا». 13 أيلول 2026. وزارة الطاقة: ارتفاع أسعار المشتقات النفطية إجراء مؤقت لضمان استمرار الإمدادات.

[2] إدارة معلومات الطاقة الأميركية. المتوسطات الشهرية للسعر الفوري للديزل فائق الانخفاض بالكبريت رقم 2، ميناء نيويورك، بالدولار للغالون. و إدارة معلومات الطاقة الأميركية. المتوسطات الشهرية للسعر الفوري للبنزين العادي التقليدي، ميناء نيويورك، بالدولار للغالون. و إدارة معلومات الطاقة الأميركية. السعر الفوري الشهري لخام برنت الأوروبي، بالدولار للبرميل.

وشهد أيلول تصاعداً في اضطرابات الإمداد والملاحة الإقليمية، مع الهجمات على الناقلات والبنية النفطية، بما فيها منشآت مرتبطة بخط الأنابيب السعودي شرق–غرب، الذي يوفر مساراً لتجاوز مضيق هرمز. كما تشير إدارة معلومات الطاقة الأميركية إلى ضيق إمدادات المشتقات واتساع الفروق بين أسعار بعضها والخام خلال الربع الثالث، ولا سيما وقود التقطير. وتؤكد هذه التطورات أهمية مقارنة المحروقات السورية بمؤشرات المنتجات المكررة إلى جانب برنت، مع مراعاة اختلاف السوق والمواصفات وتوقيت انتقال الصدمة[3].

الشكل (1): تطور مؤشرات أسعار المحروقات السورية والدولية بالدولار، تشرين الثاني 2024–أيلول 2026 (تشرين الثاني 2024 = 100)





المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات، استناداً إلى بيانات مسح الأسعار وسعر الصرف، وبيانات إدارة معلومات الطاقة الأميركية لأسعار خام برنت والبنزين والديزل في سوق نيويورك. ملاحظة: حُوّلت الأسعار السورية إلى الدولار باستخدام متوسطات سعر الصرف الشهرية، ثم حُسبت المؤشرات على أساس تشرين الثاني 2024 = 100.

[3] إدارة معلومات الطاقة الأميركية. 5 تشرين الأول 2026 .ارتفاع أسعار النفط الخام وهوامش التكرير خلال الربع الثالث.

وتُظهر المقارنة أن ارتفاع أسعار المازوت والبنزين في سوريا بالدولار تجاوز ارتفاع نظيريهما في سوق نيويورك، ولا سيما المازوت. وتُستخدم هذه المقارنة للاسترشاد بحركة أسعار المشتقات في سوق تتأثر بدورها باضطرابات الإمداد العالمية، بما فيها مضيق هرمز، ولا تمثل تقديراً مباشراً لكلفة الاستيراد السورية أو لهوامش الربح، نظراً لاختلاف المواصفات ومصادر الإمداد وكلف التوريد والتوزيع وتوقيت انتقال الصدمة.

وفي الداخل، يتوقف انتقال الصدمة العالمية إلى الأسعار على مزيج الإنتاج المحلي والاستيراد وقدرات التكرير. فقد أعلنت وزارة الطاقة في 13 أيلول إنتاج 3.09 ملايين ليتر من المازوت يومياً، مقابل احتياجات تقدر بنحو 7.72 ملايين، وإنتاج 1.54 مليون ليتر من البنزين، مقابل إمداد إجمالي يقارب 2.32 مليون. وتعادل هذه الكميات نحو 40 بالمئة من احتياجات المازوت و 66 بالمئة من احتياجات البنزين. ولا تعني هذه الحصص استقلالاً مماثلاً عن الخارج، لأن المصافي المحلية قد تستخدم خاماً مستورداً.[4]

وتحتاج هذه الصورة إلى مزيد من الإيضاح؛ إذ أورد تصريح رسمي آخر في اليوم نفسه نسب استيراد أعلى، بلغت 74 بالمئة للمازوت و 81 بالمئة للبنزين و 96 بالمئة للغاز المنزلي. ولم توضح المادتان المنشورتان بما يكفي اختلاف الفترات المرجعية أو أثر توقف مصفاة بانياس في هذه التقديرات. ويحد هذا التفاوت من إمكان تحديد حصة كل مصدر في الإمداد الفعلي، ومن ثم احتساب متوسط كلفة تأمين المحروقات خلال الشهر[5].

وتضع هذه الفروق شفافية التسعير في صلب التحليل. فالموارد المحلية قد تخفف التعرض المباشر لكلفة الاستيراد، لكن أثرها في سعر البيع يتوقف على كلفة استخراجها وتكريرها، والكميات المتاحة منها، والطريقة التي تُقيَّم بها. ومن الضروري التمييز بين الكلفة الفعلية للإنتاج المحلي وتسعيره بقيمة تعادل الاستيراد؛ فالثانية خيار تسعيري له آثار مالية وتوزيعية، وليست دليلاً على ارتفاع الكلفة المحلية بالمقدار نفسه. لذلك يتطلب تقييم الزيادة نشر الكميات المحلية والمستوردة، وكلف الإنتاج والتوريد، وسعر الصرف المعتمد، والرسوم وهوامش التوزيع.

ولا تنفصل مسألة التسعير عن أوضاع المالية العامة. فقد تزامنت صدمة الطاقة مع توجه لضبط الإنفاق قبل إعداد موازنة 2027، في ظل عجز مخطط لموازنة 2026 يقارب 1.8 مليار دولار. ويختلف هذا الرقم عن العجز المسجل فعلياً في النصف الأول، الذي بلغ نحو مليار دولار، نتيجة إيرادات تقارب 2.7 مليار دولار مقابل إنفاق بنحو 3.7 مليارات. وتوضح هذه الأرقام حجم الضغوط التمويلية، لكنها لا تحدد وحدها ما ينبغي خفضه من النفقات أو كيفية تعبئة موارد إضافية.[6]

وتساعد ورقة المركز السوري لبحوث السياسات حول المالية العامة على وضع هذه الضغوط في سياقها. فالورقة ترى أن فائض موازنة 2025 لم يكن دليلاً كافياً على التعافي، لأنه تحقق مع ضعف النشاط الاقتصادي وضغط الإنفاق الحقيقي، فيما لم تتجاوز حصة الإنفاق الاستثماري 7 بالمئة من

---

[4] الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا». 13 أيلول 2026 .وزارة الطاقة: ارتفاع أسعار المشتقات النفطية إجراء مؤقت لضمان استمرار الإمدادات.

[5] الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا». 13 أيلول 2026 .وزارة الطاقة: أسعار مشتقات النفط ليست ثابتة وتخضع للمراجعة مع تغير التكلفة والظروف.

[6] الاقتصادية. 29 أيلول 2026 .العجز 1.8 مليار دولار: ضبط الإنفاق يسبق موازنة 2027.

النفقات الفعلية. كما تقدر تحول محصلة الدعم الإجمالي، داخل الموازنة وخارجها، إلى فائض صافٍ يقارب 12 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2025. ويختلف هذا التقدير عن فائض الموازنة المعلن، ولا يعني توافر قيمة مماثلة نقداً لدى الخزانة؛ لكنه يبرز أهمية الحسابات المرتبطة بتسعير الكهرباء والمشتقات النفطية في فهم توزيع الموارد والأعباء.[7]

وبناءً على ذلك، لا يعادل تحسن إيرادات الجهة الموردة للطاقة تحسناً مماثلاً بالضرورة في الوضع المالي العام. فالدولة نفسها تستخدم الطاقة في المستشفيات والمدارس وشبكات المياه والنقل والمنشآت العامة، وقد ترتفع نفقاتها التشغيلية وكلفة مشترياتها مع انتقال الزيادة إلى أسعار السلع والخدمات. وقد تتزايد أيضاً الحاجة إلى تعويض الأجور وتوسيع الحماية الاجتماعية. وإذا أضعفت الزيادة إنتاج المنشآت ومبيعاتها، فقد تحد من نمو الإيرادات الضريبية لاحقاً. وهذه قنوات محتملة ينبغي تقديرها عند احتساب صافي الأثر المالي، دون افتراض حجمها مسبقاً.

كذلك قد يضاعف خفض الإنفاق العام الضغط على الطلب والتشغيل إذا تزامن مع ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع القدرة الشرائية، ولا سيما عندما يشمل الصيانة أو الخدمات الأساسية أو الاستثمار في البنية التحتية. ولهذا يحتاج ترشيد الإنفاق إلى تمييز واضح بين تقليص الهدر والنفقات غير الضرورية، وتقليص الإنفاق الذي يساعد على استمرار الإنتاج وتحسين الخدمات. وبالمثل، فإن تعبئة الموارد عبر الرسوم وأسعار الخدمات تحمل أثراً توزيعياً مختلفاً عن تحصيلها من الأرباح المرتفعة والثروة والريوع.

وتظهر هذه الآثار التوزيعية على مستوى المنشآت والأسر. فقد تتمكن المنشآت ذات القوة السوقية الأكبر من تمرير جانب أوسع من زيادة الكلفة إلى المستهلكين، بينما تضيق خيارات المنشآت الصغيرة مع ضعف الطلب ومحدودية السيولة والتمويل. وقد تستجيب بتقليص هوامشها أو ساعات العمل والعمالة، أو تأجيل شراء المعدات والمدخلات. ويتسق هذا الاحتمال مع تحذير الأونكتاد من أن اضطرابات هرمز قد تفرض أعباءً أكبر نسبياً على المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مع بقاء تقدير أثرها في سوريا رهناً ببيانات الإنتاج والتشغيل بحسب القطاع وحجم المنشأة.[8]

أما العاملون بأجور ثابتة، فيتحملون الزيادة أساساً من قدرتهم الشرائية ما لم تتكيف دخولهم. ولا تكفي الزيادة الاسمية المعلنة للحد الأدنى للأجور، بنحو 350 بالمئة خلال 2025–2026، للحكم على تحسن معيشتهم؛ فالنتيجة تتوقف على تغير الأسعار وكلفة الاحتياجات الأساسية، وعلى انتظام الدخل واستقرار العمل.[9] وتضيف موجة أيلول عبئاً قد يدفع الأسر إلى خفض الاستهلاك أو الاستدانة أو زيادة ساعات العمل، فيما تكون خيارات أصحاب الدخول المحدودة والعاملين في المهن غير المحمية أضيق.

ويمتد ضغط الطاقة إلى الوصول إلى الخدمات الأساسية. ففي المياه، يرفع غلاء الوقود والكهرباء كلفة الضخ والتوزيع والصيانة. وإذا اقتصرت الاستجابة على رفع التعرفة أو تقليص الإمداد، فقد تتحمل الأسر منخفضة الدخل العبء عبر الفاتورة أو شراء المياه من بدائل خاصة أعلى كلفة. ولهذا تحتاج المعالجة إلى

---

[7] المركز السوري لبحوث السياسات. 2026 .المالية العامة في سوريا الانتقالية: فائض محاسبي، وعجز في الدور التنموي للدولة، وإعادة إنتاج التفاوت.

[8] مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد». 8 أيلول 2026 .اضطرابات هرمز قد تُلحق الضرر الأكبر بالمنشآت التي توفر 70 بالمئة من العمالة العالمية.

[9] الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا» .زيادة الرواتب والأجور: موازنة بين تحسين مستوى المعيشة والاستدامة المالية للدولة.

تحسين كفاءة التشغيل وتقليل الهدر، وضمان الاحتياجات الأساسية، وتوزيع أعباء التمويل بحسب الاستهلاك والقدرة على الدفع.

وإلى جانب الأسعار والخدمات، برزت خلال أيلول قضايا تتعلق بتوزيع منافع الاستثمار وحماية الملكية. فقد شهدت مناطق في ريف دمشق احتجاجات على التصرف بأراضٍ مستملكة لصالح مشروعات عقارية، مع مطالبات بحسم حقوق أصحابها قبل المضي في التنفيذ.[10] وتبرز هذه الاحتجاجات أهمية وضوح الغرض من الاستملاك وعدالة التعويض وإتاحة الاعتراض والمشاركة. كما أن ارتفاع قيمة الأراضي المرتبطة بمشروعات إعادة الإعمار، في وقت تتراجع فيه قدرة الأسر على تحمل كلفة السكن والخدمات، يجعل توزيع العائد العقاري وحماية السكان جزءاً أساسياً من تقييم هذه المشروعات.

وتشير حصيلة أيلول إلى أن موجات ارتفاع أسعار الطاقة منذ أواخر 2024 تراكم الضغوط على الإنتاج والدخل الحقيقي، وأن الاستجابة تحتاج إلى الجمع بين أمن الإمداد وشفافية التسعير وحماية النشاط الاقتصادي والخدمات الأساسية. ويقتضي ذلك تقييم إعادة التسعير وفق صافي أثرها في المالية العامة والأسر والمنشآت، وربط أي وفر معلن بأولويات قابلة للمتابعة في الحماية الاجتماعية والاستثمار المنتج. ويُقاس أثر هذه السياسات بقدرة المنشآت على الاستمرار، وتحسن وصول الأسر إلى احتياجاتها، وجودة الخدمات وعدالة توزيع كلفتها.

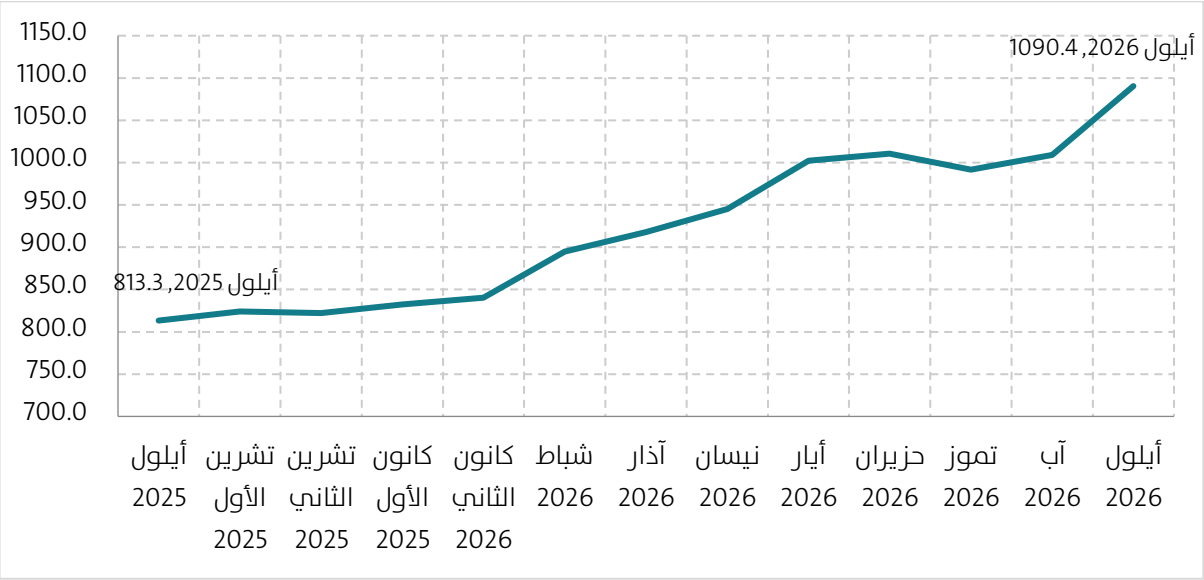
[10] الاقتصادية. أيلول 2026 .احتجاجات بريف دمشق على استملاك أراضٍ لصالح مشروعين عقاريين.

3. التضخم السنوي (Y-o-Y) في سوريا

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في أيلول 2026 تضخماً سنوياً بلغ 34.1 بالمئة، مرتفعاً بمقدار 7.8 نقاط مئوية مقارنة بآب، الذي سجّل 26.3 بالمئة، مع بقائه دون مستوياته في حزيران وأيار، البالغة 40.5 و 39.9 بالمئة، على التوالي. وارتفع الرقم القياسي العام من 813.3 نقطة في أيلول 2025 إلى 1090.4 نقطة في أيلول 2026، ليبلغ المستوى العام للأسعار نحو 10.9 أمثال مستواه في سنة الأساس 2021. كما ارتفع المؤشر بنسبة 8.1 بالمئة مقارنة بآب 2026، ما يعكس تسارعاً واضحاً في الضغوط السعرية خلال أيلول. ولا يعني بقاء التضخم السنوي دون مستويات أيار وحزيران انخفاض الأسعار؛ إذ يقيس المعدل السنوي تغيرها مقارنة بالشهر نفسه من العام السابق، ويتأثر بمستوى الأسعار في فترتي المقارنة معاً.

الشكل (2): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال الفترة (أيلول 2025 – أيلول 2026)

(سنة الأساس 2021 =100)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2025 و 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

تصدّرت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز معدلات التضخم السنوي في أيلول 2026، بزيادة بلغت 48.3 بالمئة، بعدما ارتفع رقمها القياسي من نحو 1405 نقاط في أيلول 2025 إلى 2084 نقطة في أيلول 2026. وظل مؤشرها الأعلى بين مجموعات الاستهلاك، إذ بلغت أسعارها نحو 20.8 ضعف مستواها في سنة الأساس 2021، بما يعكس ارتفاعاً متراكماً كبيراً في تكاليف السكن والخدمات الأساسية والطاقة المنزلية.

وجاءت مجموعة النقل في المرتبة الثانية، بتضخم سنوي بلغ 48.3 بالمئة، مع ارتفاع رقمها القياسي من نحو 988 إلى 1465 نقطة. ويبرز تقارب معدلي التضخم في النقل والسكن والطاقة شدة الضغوط على نفقات أساسية للأسر، وعلى الخدمات والمدخلات التي تعتمد عليها الأنشطة الاقتصادية. وحلّت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة في المرتبة الثالثة، بزيادة سنوية بلغت 38.4 بالمئة، بعدما ارتفع مؤشرها من نحو 753 إلى 1043 نقطة.

الجدول (1): التضخم السنوي لأسعار المستهلك في سوريا لشهر أيلول 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي أيلول 2025	الرقم القياسي أيلول 2026	التضخم السنوي (٢٠٢٥-٢٠٢٦)
	جميع السلع	813	1090	%34.1
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	598	714	%19.4
2	الدخان والتبغ	543	625	%15.0
3	الملابس والأحذية	609	710	%16.7
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1405	2084	%48.3
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	474	607	%28.0
6	الصحة	764	870	%13.9
7	النقل	988	1465	%48.3
8	الاتصالات	207	204	%1.9-
9	الترويح والثقافة	466	525	%12.7
10	التعليم	810	1040	%28.5
12+11	سلع وخدمات متنوعة	753	1043	%38.4

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وسجلت مجموعة التعليم تضخماً سنوياً بلغ 28.5 بالمئة، مع ارتفاع رقمها القياسي من نحو 810 إلى 1040 نقطة، فيما ارتفعت أسعار مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة بنسبة 28 بالمئة، وصعد مؤشرها من نحو 474 إلى 607 نقاط. وتعكس هذه الزيادات استمرار تزايد كلفة الاحتياجات التعليمية وتجهيز المسكن وصيانته، رغم بقائها دون معدل التضخم العام.

وفي الأغذية والمشروبات غير الكحولية، بلغ التضخم السنوي 19.4 بالمئة، بعدما ارتفع الرقم القياسي من نحو 598 إلى 714 نقطة. وعلى الرغم من أن هذا المعدل جاء دون التضخم العام، فإن ارتفاع أسعار الغذاء بنحو الخُمس خلال عام يبقي الإنفاق الغذائي تحت ضغط، خصوصاً لدى الأسر منخفضة الدخل التي تخصص له حصة كبيرة من مواردها.

وارتفعت أسعار الملابس والأحذية بنسبة 16.7 بالمئة على أساس سنوي، مع صعود مؤشرها من نحو 609 إلى 710 نقاط، فيما سجلت مجموعة الدخان والتبغ زيادة بلغت 15 بالمئة، وارتفع مؤشرها من نحو 543 إلى 625 نقطة. وبلغ التضخم السنوي في الصحة 13.9 بالمئة، مع ارتفاع الرقم القياسي من نحو 764 إلى 870 نقطة، وفي الترويح والثقافة 12.7 بالمئة، مع صعود المؤشر من نحو 466 إلى 525 نقطة.

وتكشف النتائج انتقال صدارة التضخم السنوي في أيلول إلى السكن والطاقة والنقل، مع استمرار ارتفاع أسعار بقية مجموعات الاستهلاك باستثناء الاتصالات. ولا يقتصر أثر هذه الزيادات على الإنفاق المباشر للأسر؛ فالنقل والطاقة يدخلان أيضاً في تكاليف إنتاج السلع وتوزيعها وتقديم الخدمات. ولذلك يتطلب تقييم أثر التضخم النظر إلى أوزان المجموعات في إنفاق الأسر، ومستويات دخولها الفعلية، وقدرتها على تغطية الغذاء والسكن والنقل والخدمات الأساسية.

4. التضخم الشهري (M-o-M) في سوريا

سجّل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا تضخماً شهرياً بلغ 8.1 بالمئة خلال أيلول 2026، مرتفعاً من 1008.9 نقاط في آب إلى 1090.4 نقطة، وفق سنة الأساس 2021 = 100. وبذلك تسارعت وتيرة ارتفاع الأسعار مقارنة بآب، الذي سجّل تضخماً شهرياً بلغ 1.8 بالمئة. وشملت الزيادة جميع مجموعات الاستهلاك الإحدى عشرة، مع تركز أعلى معدلات الارتفاع في النقل، ثم السكن والمياه والكهرباء والغاز.

تصدّرت مجموعة النقل الارتفاعات الشهرية بنسبة 30 بالمئة، بعدما ارتفع رقمها القياسي من نحو 1127 نقطة في آب إلى 1465 نقطة في أيلول. ويعكس هذا الارتفاع انتقال صدمة أسعار المحروقات إلى كلفة تنقل الأفراد ونقل السلع، بما يزيد الأعباء المباشرة على الأسر وتكاليف التشغيل والتوزيع لدى المنشآت.

الجدول (2): التضخم الشهري لأسعار المستهلك في سوريا لشهر أيلول 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك، (سنة الأساس 2021 =100) و (التضخم بالنسب المئوية)

#	المجموعة	الرقم القياسي آب 2026	الرقم القياسي أيلول 2026	التضخم الشهري (M-o-M)
	جميع السلع	1009	1090	%8.1
1	الأغذية والمشروبات غير الكحولية	700	714	%2.0
2	الدخان والتبغ	615	625	%1.5
3	الملابس والأحذية	689	710	%3.0
4	السكن، والمياه، والكهرباء، والغاز	1877	2084	%11.0
5	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة	592	607	%2.5
6	الصحة	856	870	%1.6
7	النقل	1127	1465	%30.0
8	الاتصالات	203	204	%0.2
9	الترويح والثقافة	498	525	%5.4
10	التعليم	1019	1040	%2.1
12+11	سلع وخدمات متنوعة	1005	1043	%3.8

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا. ملاحظة: قُرّبت قيم الأرقام القياسية في العرض، فيما حُسبت معدلات التغير باستخدام القيم الأصلية قبل التقريب.

وسجلت مجموعة الترويح والثقافة ثالث أعلى زيادة شهرية، بنسبة 5.4 بالمئة، بعدما ارتفع رقمها القياسي من نحو 498 إلى 525 نقطة. تلتها مجموعة السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 3.8 بالمئة، مع صعود مؤشرها من نحو 1005 إلى 1043 نقطة، ثم الملابس والأحذية بنسبة 3 بالمئة، مع ارتفاع مؤشرها من نحو 689 إلى 710 نقاط.

وارتفعت أسعار التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة بنسبة 2.5 بالمئة، بعدما زاد رقمها القياسي من نحو 592 إلى 607 نقاط. كما سجلت مجموعة التعليم زيادة شهرية بلغت 2.1 بالمئة، مع ارتفاع مؤشرها من نحو 1019 إلى 1040 نقطة، بما أضاف أعباءً على تجهيز المسكن وصيانته وتلبية الاحتياجات التعليمية.

وفي الأغذية والمشروبات غير الكحولية، بلغ الارتفاع الشهري 2 بالمئة، مع صعود الرقم القياسي من نحو 700 إلى 714 نقطة. ورغم أن الزيادة جاءت دون المعدل العام، فإن أثرها المعيشي يظل مهماً بسبب الوزن الكبير للغذاء في إنفاق الأسر، خصوصاً منخفضة الدخل، وتراكم الزيادات في أسعار احتياجاتها الأساسية.

وسجلت مجموعة الصحة ارتفاعاً شهرياً بلغ 1.6 بالمئة، مع زيادة مؤشرها من نحو 856 إلى 870 نقطة، فيما ارتفعت أسعار الدخان والتبغ بنسبة 1.5 بالمئة، وصعد مؤشرها من نحو 615 إلى 625 نقطة. وكانت الاتصالات الأقل ارتفاعاً، بمعدل بلغ 0.2 بالمئة، مع زيادة محدودة في مؤشرها من نحو 203 إلى 204 نقاط بعد التقريب.

وتكشف نتائج أيلول عن اتساع نطاق الارتفاع الشهري ليشمل جميع مجموعات الاستهلاك، مع تفاوت واضح في حدته. وبرز النقل والسكن والطاقة بوصفها أبرز مواقع الضغط السعري، فيما استمرت الزيادات في الغذاء والتعليم والصحة وبقية الاحتياجات. ويعني ذلك أن الأسر واجهت ارتفاعاً متزامناً في نفقات يصعب الاستغناء عنها، بينما تعرضت المنشآت لضغوط إضافية من كلف الطاقة والنقل والمدخلات. ويتطلب تحديد مساهمة كل مجموعة في التضخم العام مراعاة وزنها في سلة الاستهلاك، إلى جانب معدل ارتفاع أسعارها.

4.1. التغير الشهري بحسب مجموعات الاستهلاك

يستعرض التحليل الآتي أبرز المجموعات السلعية والخدمية التي شهدت تغيرات ملموسة في مؤشر أسعارها خلال شهر أيلول 2026، وذلك بالاعتماد على المقارنة الشهرية مع شهر آب السابق.

4.1.1. مجموعة النقل

سجّلت مجموعة النقل تضخماً شهرياً بلغ 30 بالمئة في أيلول 2026، بعدما ارتفع رقمها القياسي على مستوى سوريا من نحو 1127 نقطة في آب إلى 1464.7 نقطة. وبذلك تصدّرت الارتفاعات الشهرية بين مجموعات الاستهلاك، متجاوزة التضخم العام البالغ 8.1 بالمئة. وشملت الزيادات جميع بنود النقل المرصودة، من الوقود وشراء السيارات إلى أجور النقل الجماعي وسيارات الأجرة.

ارتفع متوسط السعر المرصود في الأسواق لوقود السيارة الخاصة بنسبة 29.9 بالمئة، من نحو 13827 ليرة لليتر في آب إلى 17962 ليرة في أيلول. كما ارتفع متوسط سعر الوقود الحر بنسبة 24.8 بالمئة، من نحو 16483 إلى 20570 ليرة لليتر.

وانتقلت الزيادة إلى أجور النقل؛ إذ ارتفعت أجرة الباص أو السرفيس داخل المدينة بنسبة 39.0 بالمئة، من نحو 3317 ليرة للجولة إلى 4611 ليرة، ويضيف ذلك عبئاً متكرراً على العاملين والطلاب والأسر التي تعتمد على النقل الجماعي في تنقلاتها اليومية.

كما ارتفعت أجرة سيارة الأجرة داخل المدينة لمسافة ثلاثة كيلومترات بنسبة 23.2 بالمئة، من نحو 29278 إلى 36079 ليرة. وزادت أجرة الباص بين المدن بنسبة 22.4 بالمئة، من نحو 346 إلى 423 ليرة لكل كيلومتر. وبذلك اتسع أثر صدمة النقل ليشمل التنقل داخل المدن وبينها، مع تفاوت العبء بحسب مسافة الرحلة وتكرارها والبدائل المتاحة.

4.1.2. مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى

سجّلت هذه المجموعة تضخماً شهرياً بلغ 11 بالمئة في أيلول 2026، مع ارتفاع رقمها القياسي من نحو 1877 نقطة في آب إلى 2084.4 نقطة. وجاءت الزيادة مدفوعة أساساً بارتفاع مؤشر المجموعة الفرعية للكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 28.9 بالمئة، إلى جانب ارتفاع إمدادات المياه والخدمات المتصلة بالمسكن بنسبة 2.7 بالمئة، وأعمال صيانة المسكن وإصلاحه بنسبة 5.7 بالمئة، والإيجارات الفعلية والمحتسبة بنسبة 3.3 بالمئة.

وكان المازوت أبرز مصادر الضغط ضمن بنود الطاقة المنزلية. فقد ارتفع متوسط سعر المازوت في الأسواق المرصودة بنسبة 45.5 بالمئة، من نحو 11162 ليرة لليتر في آب إلى 16245 ليرة في أيلول. كما زاد متوسط سعر المازوت الحر بنسبة 44.7 بالمئة، من نحو 12669 إلى 18327 ليرة لليتر. وتزيد هذه القفزة كلفة تأمين الوقود للتدفئة، فضلاً عن استخداماته في تشغيل المولدات والآليات والخدمات.

وارتفع متوسط كلفة تعبئة أسطوانة الغاز في الأسواق المرصودة بنسبة 7.8 بالمئة، من نحو 151109 ليرات إلى 162898 ليرة. كما ارتفع متوسط سعر الأسطوانة الحر بنسبة 8.0 بالمئة، من نحو 175051 إلى 189126 ليرات. وتؤثر هذه الزيادات مباشرة في كلفة إعداد الطعام، فيما يختلف العبء الفعلي على الأسر بحسب قدرتها على الحصول على الأسطوانة عبر قنوات التوزيع الأقل سعراً وانتظام توافرها.

وفي الكهرباء، ارتفع متوسط السعر المرصود للكهرباء الشبكية بنسبة 0.2 بالمئة تقريباً، من نحو 1272 إلى 1274 ليرة لكل كيلوواط ساعي، بينما ارتفع متوسط كلفة الكهرباء من المصادر الأخرى بنسبة 1.9 بالمئة، من نحو 7287 إلى 7424 ليرة لكل كيلوواط ساعي. ويعني ذلك أن ارتفاع مؤشر الطاقة خلال الشهر لم يكن متساوياً بين بنوده؛ فقد تركزت القفزات الأكبر في المحروقات، مع بقاء كلفة البدائل الكهربائية مرتفعة أصلاً مقارنة بالكهرباء الشبكية.

وفي المياه، ارتفع متوسط السعر المرصود ضمن بند فاتورة المياه بنسبة 1.5 بالمئة، من نحو 223 إلى 226 ليرة للمتر المكعب، بينما ارتفع متوسط سعر المياه المشتراة للشرب بنسبة 4.5 بالمئة، من نحو 59896 إلى 62602 ليرة للمتر المكعب. ويشير اختلاف حركة هذين البندين إلى أهمية التمييز بين الخدمة الشبكية والمياه المشتراة من خارجها. كما أن ارتفاع مؤشر المجموعة الفرعية لإمدادات المياه بنسبة 2.7 بالمئة لا يساوي تغير متوسط سعر أي بند منفرد، لاختلاف الأوزان والتغيرات المحلية الداخلة في احتسابه.

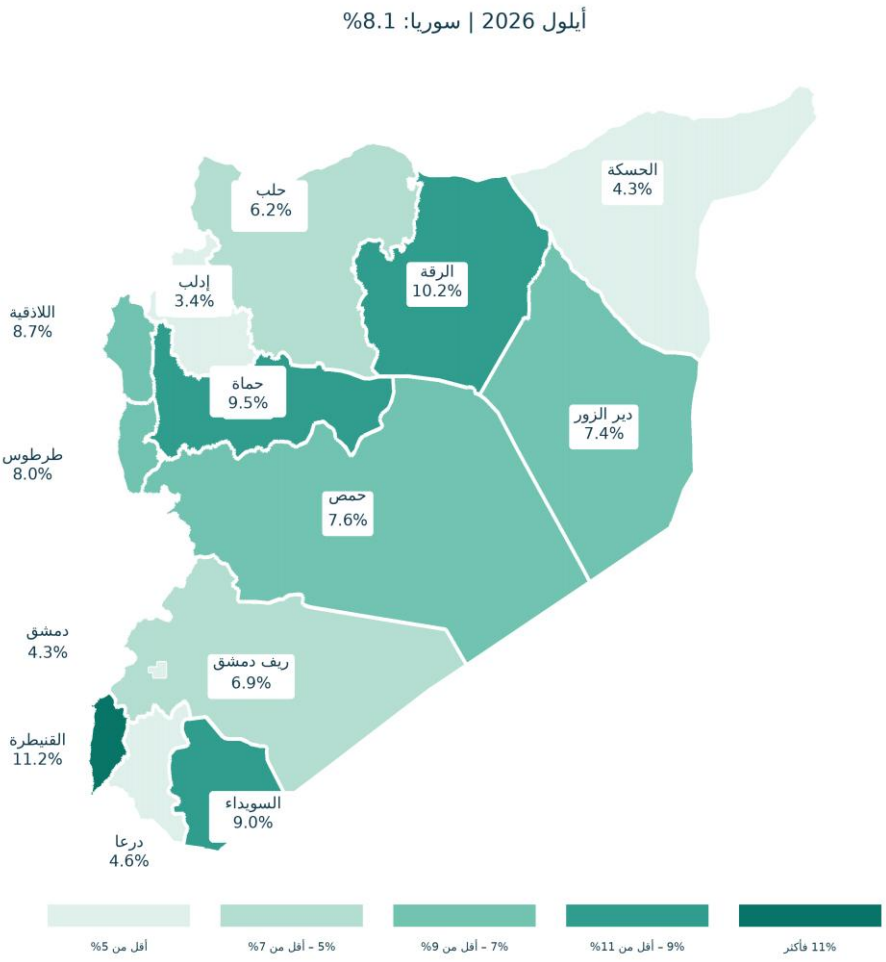
أما السكن والصيانة، فزاد متوسط سعر الإسمنت بنسبة 5.9 بالمئة، من نحو 1925 إلى 2038 ليرة للكيلوغرام، والدهانات بنسبة 5.7 بالمئة، من نحو 69625 إلى 73569 ليرات للكيلوغرام. وتضيف هذه الزيادات أعباءً على الأسر التي تحتاج إلى إصلاح مساكنها والمحافظة على صلاحيتها للسكن.

وتكشف تفاصيل المجموعة أن ضغط أيلول تركز في المازوت والغاز، لكنه امتد أيضاً إلى الإيجارات والصيانة والمياه المشتراة والكهرباء البديلة. ويتفاوت أثره بين الأسر بحسب نمط حيازتها للمسكن، ومصادر حصولها على المياه والكهرباء والوقود، ومدى اعتمادها على البدائل الأعلى كلفة.

4.2. التضخم الشهري بحسب المحافظات

سجّل الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في سوريا تضخماً شهرياً بلغ 8.1 بالمئة في أيلول 2026، مرتفعاً من 1008.9 نقاط في آب إلى 1090.4 نقطة. وشمل ارتفاع الأسعار المحافظات الأربع عشرة، مع تفاوت واضح في حدته، بما يعكس اتساع الضغوط السعرية جغرافياً وتسارعها مقارنة بآب، الذي سجّل تضخماً شهرياً بلغ 1.8 بالمئة.

الشكل (3): التضخم الشهري (M-o-M) لأسعار المستهلك بحسب المحافظات في سوريا خلال شهر أيلول 2026



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

سجّلت القنيطرة أعلى معدل تضخم شهري بنسبة 11.2 بالمئة، تلتها الرقة بنسبة 10.2 بالمئة، ثم حماة بنسبة 9.5 بالمئة، والسويداء بنسبة 9 بالمئة، واللاذقية بنسبة 8.7 بالمئة. وتجاوزت هذه المحافظات المعدل العام على مستوى سوريا، فيما بلغ التضخم في طرطوس 8 بالمئة، وحمص 7.6 بالمئة، ودير الزور 7.4 بالمئة، وريف دمشق 6.9 بالمئة.

وكانت الزيادات أقل حدة في حلب، التي سجّلت تضخماً شهرياً بلغ 6.2 بالمئة، ودرعا بنسبة 4.6 بالمئة، ودمشق والحسكة بنسبة 4.3 بالمئة لكل منهما. وسجّلت إدلب أدنى معدل بنسبة 3.4 بالمئة، بعد أن كانت

الأعلى تضخماً في آب. وبذلك بلغ الفارق بين أعلى معدل وأدناه في أيلول 7.8 نقاط مئوية، مقابل 3.4 نقاط في آب، بما يشير إلى اتساع التفاوت بين المحافظات في سرعة ارتفاع الأسعار.

وبرز النقل بوصفه أحد أبرز محركات الارتفاع في المحافظات الأعلى تضخماً؛ إذ ارتفع مؤشر أسعاره بنسبة 50.2 بالمئة في القنيطرة، و 41.8 بالمئة في الرقة، و 25.2 بالمئة في حماة. كما ارتفع مؤشر مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 15.5 بالمئة في القنيطرة، و 22.5 بالمئة في الرقة، و 9.2 بالمئة في حماة. ويكشف ذلك شدة الضغط الناجم عن زيادة كلفة التنقل والطاقة والخدمات المرتبطة بالمسكن، مع اختلاف حدته وتركيبه بين المحافظات.

وتوضح النتائج أن صدمة أيلول كانت عامة، لكنها لم تنتقل بالوتيرة نفسها إلى جميع الأسواق المحلية. كما أن انخفاض معدل التضخم نسبياً في بعض المحافظات لا يعني انخفاض مستوى الأسعار فيها؛ فهذه المعدلات تقيس تغير الأسعار مقارنة بآب داخل كل محافظة، ولا تكفي لترتيب المحافظات بحسب مستوى الأسعار أو كلفة المعيشة.

5. التباين السعري بين المحافظات

يُستخدم هنا متوسط حسابي غير موزون لمعاملات اختلاف أسعار السلع والخدمات داخل كل مجموعة استهلاك رئيسية. ويُحسب معامل اختلاف كل صنف بقسمة الانحراف المعياري العيني لأسعاره على متوسطها الحسابي، بالاستناد إلى الأسعار الأصلية في المناطق التي توافرت عنها بيانات. وتشمل المقارنة خمس عشرة وحدة جغرافية، تُعامل فيها مدينة حلب وريفها كوحدتين منفصلتين. وبذلك يعكس المؤشر درجة التشتت النسبي للأسعار بين المناطق، لا مستوى الأسعار نفسه أو مساهمة المجموعة في التضخم. وتكشف نتائج أيلول 2026 عن تفاوت مكاني واضح؛ إذ تراوحت متوسطات معاملات الاختلاف بين 0.038 في مجموعة الاتصالات و 0.471 في مجموعة السكن والمياه والكهرباء والوقود.[11]

سجّلت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أعلى متوسط لمعاملات الاختلاف عند 0.471. فقد تراوح الإيجار الشهري المرصود للمسكن بين نحو 601 ألف ليرة في القنيطرة و 8.51 ملايين ليرة في دمشق. وبرز التفاوت أيضاً في خدمات المياه؛ إذ تراوح السعر المرصود للمياه العامة بين نحو 39 ليرة للمتر المكعب في عدد من المناطق و 3053 ليرة في ريف حلب، بينما تراوح سعر المياه المشتراة للشرب بين 18 ألف ليرة للمتر المكعب في دير الزور ونحو 167 ألف ليرة في دمشق. وتعكس هذه الفروق تفاوت كلفة الحصول على المياه، مع ضرورة التمييز بين الخدمة العامة والمياه المشتراة من خارج الشبكة.

واتسعت الفروق في بعض مصادر الطاقة المنزلية؛ إذ بلغ السعر المرصود للكهرباء العامة 1240 ليرة للكيلوواط الساعي في معظم المناطق، مقابل نحو 1462 ليرة في ريف حلب و 1621 ليرة في إدلب. كما

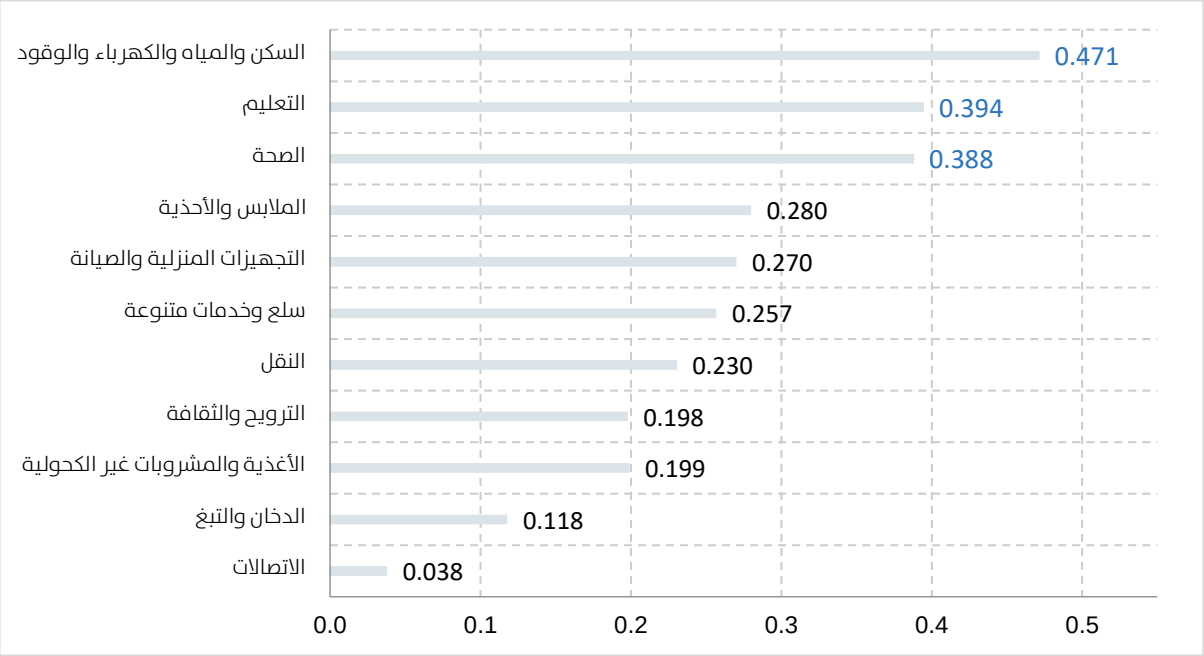
[11] حُسب معامل الاختلاف لكل سلعة أو خدمة بقسمة الانحراف المعياري العيني لأسعارها بين المناطق على متوسطها الحسابي، باستخدام الأسعار الأصلية بالليرة السورية دون معيرَة. وتمثل القيمة المعروضة لكل مجموعة المتوسط الحسابي غير الموزون لمعاملات اختلاف الأصناف المدرجة في حسابها، وليست معامل اختلاف محسوباً للمجموعة مباشرة. واستُبعدت القيم المفقودة والصفوف غير المعرّفة، ولم تُستبدل بأصفار. وتشير القيم المنخفضة إلى تقارب الأسعار، بينما تدل القيم المرتفعة على اتساع تشتتها النسبي، ويمكن أن يتجاوز المعامل الواحد.

تراوح سعر أسطوانة الغاز من السوق السوداء بين نحو 164 ألف ليرة في إدلب و 362 ألف ليرة في السويداء. وتشير هذه النتائج إلى تباين الأعباء المرتبطة بالسكن والخدمات الأساسية، وتفاوت كلفة البدائل التي تلجأ إليها الأسر عند تعذر الوصول إلى الإمدادات الأقل سعراً.

وجاءت مجموعة التعليم في المرتبة الثانية بمتوسط لمعاملات الاختلاف بلغ 0.394. وتراوحت الرسوم السنوية للمرحلة الثانوية في المدارس الخاصة بين نحو 4.64 ملايين ليرة في القنيطرة و17.5مليون ليرة في ريف دمشق. كما تراوحت كلفة جلسة الدرس الخصوصي بين نحو 25200 ليرة في دير الزور و112700 ليرة في إدلب. وتوضح هذه النتائج تفاوت كلفة الخدمات التعليمية المدفوعة.

وسجّلت مجموعة الصحة متوسطاً قريباً من التعليم بلغ 0.388. فقد تراوحت أجرة معاينة الطبيب العام بين 25000 ليرة في دير الزور ونحو 88300 ليرة في دمشق، وأجرة معاينة الطبيب المختص بين 52000 ليرة في دير الزور ونحو 183 ألف ليرة في دمشق. واتسعت الفروق في نفقات الإقامة ليلة واحدة في مشفى خاص، من 180 ألف ليرة في دير الزور إلى 1.60 مليون ليرة في مدينة حلب. وتعكس الأسعار تفاوت الكلفة المباشرة للرعاية الصحية، لكنها لا تكفي وحدها للحكم على جودة الخدمة أو توافرها أو شمولها.

الشكل (4): التشتت المكاني للأسعار بحسب مجموعات الاستهلاك الرئيسية خلال أيلول 2026



ملاحظة: متوسط حسابي غير موزون لمعاملات اختلاف أسعار الأصناف، محسوبة من الأسعار الأصلية باستخدام الانحراف المعياري العيني.

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وبلغ متوسط معامل الاختلاف في مجموعة الملابس والأحذية 0.280. ومن أمثلة التفاوت داخلها سعر البنطلون الرجالي الجينز المستورد، الذي تراوح بين نحو 135 ألف ليرة في الرقة و 509 آلاف ليرة في دمشق. وجاءت مجموعة التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة بمتوسط قدره 0.270؛ إذ تراوح سعر غرفة النوم المحلية بين 4.80 ملايين ليرة في الرقة و 19.88 مليون ليرة في حماة، وسعر البراد العادي بين 2.74 مليون ليرة في دير الزور و 8.51 ملايين ليرة في القنيطرة. وينبغي مراعاة اختلاف المواصفات والجودة والمنشأ عند تفسير هذه الفروق.

وسجّلت مجموعة السلع والخدمات المتنوعة، متوسطاً بلغ 0.257. وبرز التفاوت في خدمات العناية الشخصية؛ إذ تراوحت أجرة الحلاقة الرجالية بين 25000 ليرة في حماة و 65000 ليرة في دمشق، والحلاقة النسائية بين 26250 ليرة في اللاذقية و 125000 ليرة في الحسكة. وتبين هذه الأمثلة أن التشتت داخل المجموعة يختلف بين الخدمات، ولا تعكس قيمته المتوسطة درجة التفاوت في كل صنف على حدة.

أما مجموعة النقل، فبلغ متوسط معامل الاختلاف فيها 0.230. وتراوحت أجرة الباص بين المدن بين نحو 311 ليرة للكيلومتر في دير الزور و 581 ليرة في الحسكة، وأجرة سيارة الأجرة لمسافة ثلاثة كيلومترات بين 19000 ليرة في دير الزور و80000 ليرة في القنيطرة. كما تراوحت أجرة الباص أو السرفيس داخل المدينة بين 3000 ليرة للجولة في حماة و8229 ليرة في ريف حلب. وتراوح سعر ليتر وقود السيارة الخاصة، المصنّف في المسح ضمن الوقود المدعوم، بين نحو 10643 ليرة في الحسكة و19500 ليرة في دير الزور. وتوضح هذه الفروق تفاوت كلفة التنقل بين المناطق، مع اختلاف تكاليف التشغيل وتوافر وسائل النقل وآليات تحديد الأجور.

وبلغ متوسط مجموعة الترويح والثقافة 0.198؛ إذ تراوح سعر شاشة التلفاز بين نحو 1.14 مليون ليرة في الرقة و 1.95 مليون ليرة في القنيطرة. وجاءت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية بمتوسط قريب بلغ 0.199. فقد تراوح سعر كيلوغرام لحم الغنم بين 155 ألف ليرة في القنيطرة ونحو 333 ألف ليرة في دمشق، وسعر كيلوغرام لحم الدجاج بين نحو 31100 ليرة في ريف دمشق و 60000 ليرة في القنيطرة. كما تراوح سعر كيلوغرام البندورة بين نحو 2833 ليرة في درعا و 8589 ليرة في طرطوس. وكانت الفروق في الخبز الموحد أكثر محدودية؛ إذ تراوح سعر الكيلوغرام بين 4000 ليرة في عدد من المناطق ونحو 6068 ليرة في ريف حلب. وتبرز هذه النتائج اختلاف التشتت بين مكونات الغذاء، مع احتمال تأثرها بمصادر التوريد والموسمية وتكاليف النقل والتخزين.

وسجّلت مجموعة الدخان والتبغ متوسطاً قدره 0.118؛ إذ تراوح سعر علبة السجائر الوطنية بين 8000 ليرة في مدينة حلب ونحو 13300 ليرة في ريف دمشق. وجاءت الاتصالات بأدنى متوسط عند 0.038، نتيجة تقارب أسعار خدماتها؛ فقد استقرت كلفة المكالمة الهاتفية الداخلية لمدة ثلاث دقائق عند 3.5 ليرات في المناطق التي توافرت عنها بيانات. ومع ذلك، تراوح سعر جهاز الهاتف المحمول بين نحو 1.72 مليون ليرة في دير الزور و 2.83 مليون ليرة في الحسكة، بما يؤكد أن انخفاض متوسط التشتت لا يعني تقارب أسعار جميع مكونات المجموعة.

وتشير النتائج إلى أن أوسع الفروق المكانية تتركز في السكن والخدمات التعليمية والصحية، بينما تتقارب أسعار بعض الخدمات ذات التسعير الموحد نسبياً. ولا تسمح هذه المتوسطات بترتيب المناطق بحسب كلفة المعيشة؛ فهي تصف تشتت أسعار الأصناف بين المناطق، ويتطلب تقدير أثره على الأسر مراعاة أنماط استهلاكها ودخولها وجودة الخدمات والسلع المتاحة لها.

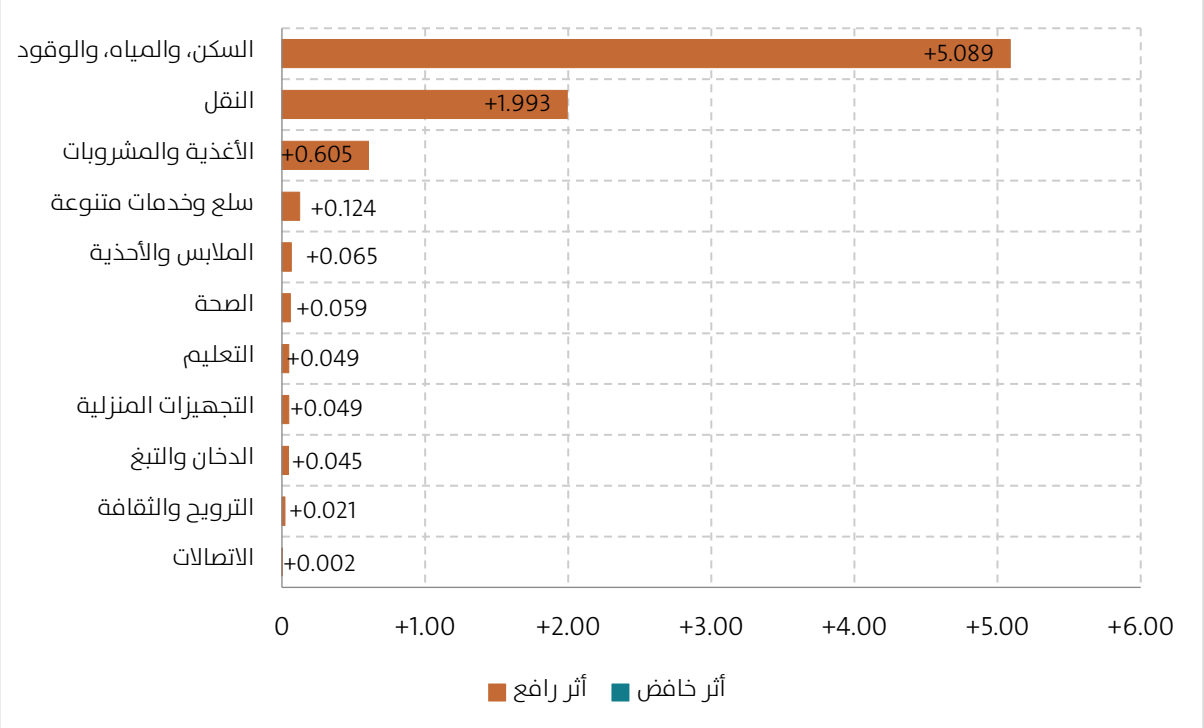
6. المساهمة في التضخم الشهري

يُظهر تحليل مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في التضخم الشهري، البالغ نحو 8.1 بالمئة خلال أيلول 2026، أن مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى كانت المحرك الرئيس لارتفاع الأسعار، بمساهمة بلغت نحو 5.089 نقاط مئوية. وجاءت مجموعة النقل في المرتبة الثانية بمساهمة قدرها 1.993 نقطة مئوية. وبلغ مجموع مساهمتيهما نحو 7.083 نقاط مئوية، أي ما يقارب 87.4 بالمئة من التضخم الشهري، بما يبرز تركز الضغط السعري في السكن والطاقة والتنقل.

وحلّت مجموعة الأغذية والمشروبات غير الكحولية في المرتبة الثالثة، بمساهمة بلغت نحو 0.605 نقطة مئوية. وبإضافتها إلى السكن والنقل، وصلت مساهمة المجموعات الثلاث إلى نحو 7.688 نقاط مئوية، بما يعادل 94.9 بالمئة من التضخم الشهري. وتوضح هذه النتيجة أن معظم الزيادة في أيلول جاءت من مجموعات تضم احتياجات أساسية يصعب على الأسر الاستغناء عنها أو خفض استهلاكها سريعاً. فيما ساهمت بقية المجموعات بحوالي 0.413 نقطة مئوية.

وخلافاً لآب، لم تسجّل أي مجموعة استهلاك رئيسية مساهمة خافضة للتضخم في أيلول؛ إذ جاءت المساهمات جميعها موجبة، وبلغ مجموعها نحو 8.101 نقاط مئوية، بما يتسق مع معدل التضخم الشهري البالغ 8.1 بالمئة بعد التقريب. وتعكس هذه النتائج تحول مركز الضغط من الغذاء في آب إلى السكن والطاقة والنقل في أيلول، مع استمرار مساهمة بقية المجموعات في ارتفاع الأسعار.

الشكل (5): مساهمة مجموعات الاستهلاك الرئيسية في معدل التضخم الشهري في سوريا خلال أيلول 2026 (نقطة مئوية)



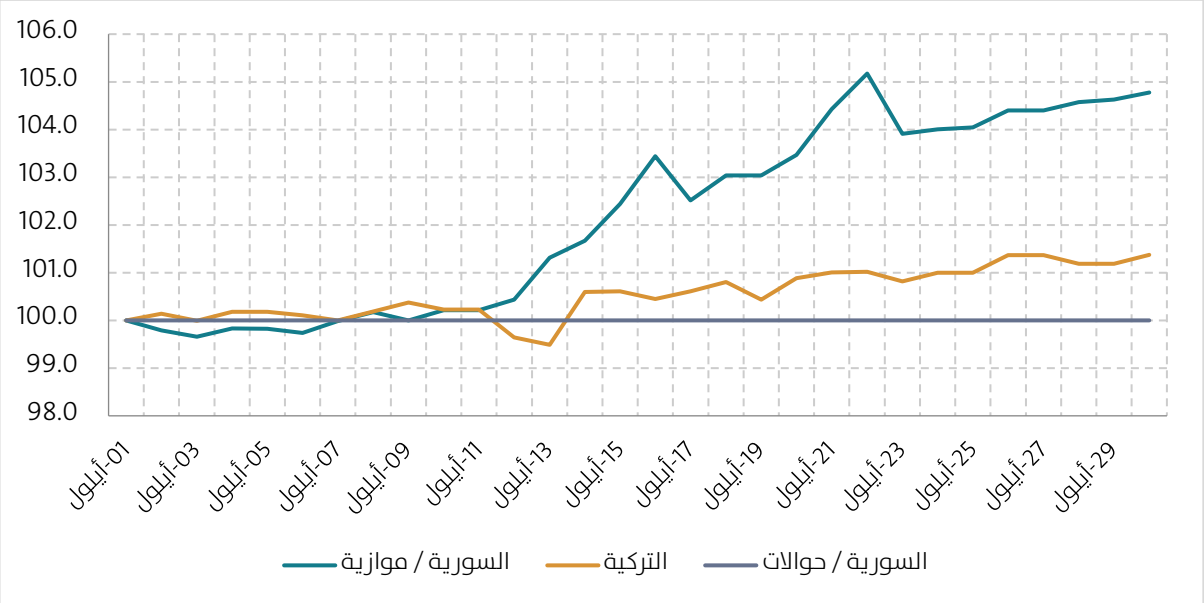
ملاحظة: تعبّر المساهمة بالنقاط المئوية عن مقدار ما أضافته كل مجموعة إلى معدل التضخم الكلي أو خفضته منه، وتتحدد بوزن المجموعة وتغير مؤشر أسعارها. ولذلك لا تعني المساهمة الأعلى بالضرورة تسجيل أعلى معدل تضخم، وتساوي محصلة المساهمات تقريباً معدل التضخم الشهري، مع مراعاة فروق التقريب. المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

7. التغيرات في أسعار الصرف

تراجعت قيمة الليرة السورية أمام الدولار خلال أيلول 2026، إذ ارتفع متوسط سعر الدولار في السوق الموازية إلى نحو 13436 ليرة، مقابل 13171 ليرة في آب، بزيادة بلغت 2 بالمئة. وعلى امتداد الشهر، صعد سعر الدولار من 13150 ليرة في بدايته إلى نحو 13779 ليرة في نهايته، بنسبة 4.8 بالمئة. واشتدت وتيرة الارتفاع بعد قرار رفع أسعار المحروقات في 13 أيلول؛ فقد زاد سعر الدولار بنسبة 3.4 بالمئة بين يوم القرار ونهاية الشهر، من نحو 13323 إلى 13779 ليرة، مقابل زيادة قدرها 1.3 بالمئة بين بداية الشهر ويوم القرار. وفي المقابل، استقر سعر النشرة الرسمية وسعر الحوالات والصرافة عند 12250 ليرة للدولار، لتبلغ الفجوة بين متوسط السعر في السوق الموازية والسعر الرسمي نحو 9.7 بالمئة.

وبالنسبة إلى الليرة التركية، ارتفع متوسط سعر الدولار من 48.24 ليرة تركية في آب إلى نحو 48.97 ليرة في أيلول، بنسبة 1.5 بالمئة. وارتفع بين بداية الشهر ونهايته من نحو 48.70 إلى 49.37 ليرة، بنسبة 1.4 بالمئة. ويعني ارتفاع عدد الليرات اللازمة لشراء الدولار زيادة كلفة السلع المقوّمة به عند تسديد قيمتها بالليرة التركية، مع اختلاف توقيت انتقال هذا الأثر إلى أسعار المستهلك بحسب المخزون وشروط التوريد والتسعير. وبلغ التضخم الشهري المحتسب بالليرة التركية، بوصفها عملة التداول في إدلب وريف حلب، 3.4 بالمئة و 6.3 بالمئة، على التوالي. وفي تركيا، بلغ التضخم الشهري خلال أيلول 1.84 بالمئة، والتضخم السنوي 29.73 بالمئة، وفق هيئة الإحصاء التركية. وبذلك تجاوز المعدل الشهري في إدلب وريف حلب نظيره التركي بنحو 1.6 و 4.5 نقطة مئوية، على التوالي[12][13]

الشكل (6): حركة أسعار الصرف من نقطة بداية موحّدة خلال أيلول 2026



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

[12] ومع مراعاة اختلاف سلال الاستهلاك وأوزانها، توضح هذه الفروق أن استخدام العملة نفسها لا يعني تماثل حركة الأسعار. فالتضخم في إدلب وريف حلب يتأثر، إلى جانب سعر صرف الليرة التركية وأسعار السلع الواردة من تركيا، بمصادر التوريد الأخرى وتكاليف النقل والطاقة والخدمات وظروف السوق المحلية. ولذلك لا يمكن تفسيره بتراجع الليرة التركية أو التضخم في تركيا وحدهما، كما لا تمثل الفجوة بين المعدلات تقديراً مستقلاً لأثر العوامل المحلية.

[13] هيئة الإحصاء التركية TÜİK». 5 تشرين الأول 2026 .مؤشر أسعار المستهلك، أيلول 2026.

8. الأجور في سوريا

أظهرت نتائج المسح الشهري لأسعار المستهلك في أيلول 2026 تفاوتاً كبيراً في الأجور الاسمية بين القطاعات والفئات الوظيفية والمناطق. فقد بلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي في القطاع العام نحو 1.505 مليون ليرة سورية على مستوى سوريا، مقابل 1.290 مليون ليرة للموظف من مستوى التعليم الأساسي. وتحجب هذه المتوسطات فروقاً جغرافية واضحة، تتصل باستمرار اختلاف نظم الأجور والأطر المؤسسية بين مناطق الحكومة الانتقالية التي تتعامل بالليرة السورية، ومناطق التعامل بالليرة التركية، ومناطق الإدارة الذاتية في الحسكة. وتُعرض الأجور جميعها بما يعادلها بالليرة السورية لتيسير المقارنة، مع مراعاة أن تغير قيمتها المحوّلة قد يعكس حركة سعر الصرف، إلى جانب تغير الأجر بعملة دفعه.

بلغ متوسط أجر الموظف الجامعي في القطاع العام نحو 1.403 مليون ليرة شهرياً في مناطق التعامل بالليرة السورية، مقابل 2.289 مليون ليرة في مناطق التعامل بالليرة التركية، و1.060 مليون ليرة في الحسكة. وبذلك تجاوز الأجر في مناطق الليرة التركية نظيره في مناطق الليرة السورية بنحو 63.2 بالمئة، وعادل نحو 2.2 مثل مستواه في الحسكة. أما الموظف من مستوى التعليم الأساسي، فبلغ متوسط أجره نحو 1.289 مليون ليرة في مناطق الليرة السورية، و1.425 مليون ليرة في مناطق الليرة التركية، و1.040 مليون ليرة في الحسكة. ويُظهر ذلك أن الفارق بين أجور الموظفين الجامعيين وموظفي التعليم الأساسي كان محدوداً في مناطق الليرة السورية والحسكة، وأكثر اتساعاً في مناطق الليرة التركية.

وفي المقابل، بلغ متوسط الأجر الشهري المرصود للدكتور الجامعي في القطاع العام نحو 10.923 ملايين ليرة على مستوى سوريا، أي ما يعادل 7.3 أمثال أجر الموظف الجامعي في القطاع نفسه. وبلغ نحو 11.593 مليون ليرة في مناطق الليرة السورية، و11.151 مليون ليرة في مناطق الليرة التركية، بينما لم يتجاوز 3.090 ملايين ليرة في الحسكة، أي نحو 26.7 بالمئة من مستواه في مناطق الليرة السورية. وتكشف هذه النتائج عن تفاوت واسع داخل القطاع العام بين الفئات الوظيفية، إلى جانب التفاوت الجغرافي، بما يستدعي مراعاة الموقع الوظيفي ونظام التعويضات والجهة المشغلة عند تفسير مستويات الأجور.

الجدول (3): وسطي الأجور الشهرية في سوريا خلال شهر أيلول 2026 (بالليرة السورية)

	مناطق الحكومة الانتقالية (الليرة السورية)	مناطق الحكومة الانتقالية (الليرة التركية)	مناطق الإدارة الذاتية (الحسكة)	سوريا
أ- العاملين في القطاع العام				
أجور الموظف (دكتور جامعي)	11,593,000	11,151,328	3,090,000	10,922,547
أجور الموظف (جامعي)	1,402,500	2,289,044	1,060,000	1,504,685
أجور الموظف (تعليم أساسي)	1,288,500	1,425,052	1,040,000	1,290,257
ب- العاملين في القطاع الخاص				
أجور مدير شركة	11,010,927	7,841,342	9,961,880	10,692,728
أجور العامل في محل تجاري	2,886,598	2,282,830	2,211,604	2,800,170
ج- العاملين في القطاع المدني				
أجور الموظف (جامعي)	5,821,386	5,524,201	6,057,900	5,795,846

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

وفي القطاع الخاص، بلغ متوسط الأجر الشهري لمدير الشركة نحو 10.693 ملايين ليرة على مستوى سوريا، مقابل 2.800 مليون ليرة للعامل في محل تجاري، أي إن أجر المدير عادل نحو 3.8 أمثال أجر العامل. وبلغ متوسط أجر مدير الشركة نحو 11.011 مليون ليرة في مناطق الليرة السورية، و 7.841 ملايين ليرة في مناطق الليرة التركية، و 9.962 ملايين ليرة في الحسكة. أما أجر العامل في محل تجاري، فبلغ نحو 2.887 مليون ليرة في مناطق الليرة السورية، و 2.283 مليون ليرة في مناطق الليرة التركية، و 2.212 مليون ليرة في الحسكة. وتفاوتت الفجوة بين الفئتين بحسب المنطقة؛ إذ عادل أجر مدير الشركة نحو 3.8 أمثال أجر العامل في محل تجاري في مناطق الليرة السورية، و3.4 أمثال في مناطق الليرة التركية، و 4.5 أمثال في الحسكة. وكانت الفجوة في الحسكة الأوسع بين المناطق الثلاث، مع تسجيلها أدنى أجر للعامل في محل تجاري. وقد ترتبط هذه الفروق باختلاف المؤهلات والمسؤوليات وأحجام المنشآت وطبيعة النشاط والطلب على العمل، دون أن تتيح المتوسطات وحدها تحديد أثر كل عامل.

أما في القطاع المدني، الذي يشمل منظمات المجتمع المدني والجهات غير الحكومية والتنموية، فبلغ متوسط الأجر الشهري للموظف الجامعي نحو 5.796 ملايين ليرة على مستوى سوريا. وسُجّل أعلى متوسط في الحسكة بنحو 6.058 ملايين ليرة، تلتها مناطق الليرة السورية بنحو 5.821 ملايين ليرة، ثم مناطق الليرة التركية بنحو 5.524 ملايين ليرة. ويظهر هنا تقارب نسبي بين المناطق مقارنة بالقطاع العام، مع اختلاف ترتيبها؛ إذ تصدّرت الحسكة أجور الموظفين الجامعيين في القطاع المدني، رغم تسجيلها أدنى أجر للفئة نفسها في القطاع العام. وعلى مستوى سوريا، عادل أجر الموظف الجامعي في القطاع المدني نحو 3.9 أمثال أجر نظيره في القطاع العام، ونحو 2.1 مثل أجر العامل في محل تجاري، وبلغ نحو 54.2 بالمئة من أجر مدير الشركة الخاصة. وبذلك شغل موقعاً وسطاً بين الفئات المرصودة؛ إذ تجاوز أجره أجر الموظف الحكومي الاعتيادي والعامل في محل تجاري، لكنه بقي أدنى من أجر مدير الشركة والدكتور الجامعي في القطاع العام. وتصف هذه المقارنات الفروق في الأجور الاسمية، ولا تكفي للحكم على مستويات المعيشة دون ربطها بكلفة الاحتياجات الأساسية في كل منطقة، وانتظام الدخل، وساعات العمل، والمزايا والحماية الوظيفية.

وتوضح المقارنة مع آب أن ارتفاع الأجور الاسمية للفئات المرجعية الثلاث لم يكن كافياً لتعويض ارتفاع الأسعار في أيلول. فباستخدام المؤشر الوطني لأسعار المستهلك معياراً توضيحياً، تراجعت القيمة الحقيقية لأجر الموظف الجامعي في القطاع العام بنحو 7.4 بالمئة، ولأجر العامل في محل تجاري بنحو 4.5 بالمئة، ولأجر الموظف الجامعي في القطاع المدني بنحو 5.0 بالمئة. وتبرز هذه النتائج الفرق بين زيادة الأجر الاسمي وتحسن القدرة الشرائية. ومع ذلك، يقتضي تقييم الأثر على العاملين مراعاة عملة دفع الأجر وكلفة الاحتياجات في منطقة الإقامة، إلى جانب الاقتطاعات وانتظام العمل ودفع الأجور.

الجدول (4): التغير في الأجور الاسمية والحقيقية للفئات المرجعية في سوريا بين آب وأيلول 2026

الفئة المرجعية	أجر آب (ليرة سورية)	أجر أيلول (ليرة سورية)	التغير الاسمي	التغير الحقيقي تقريبياً
الموظف الجامعي في القطاع العام	1,503,538	1,504,685	+0.1%	-7.4%
العامل في محل تجاري	2,713,036	2,800,170	+3.2%	-4.5%
الموظف الجامعي في القطاع المدني	5,641,353	5,795,846	+2.7%	-5.0%

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

9. خطوط الفقر في سوريا

بلغ خط الفقر المدقع للأسرة، الذي يعكس كلفة تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية، نحو 3.71 ملايين ليرة سورية شهرياً على مستوى سوريا خلال أيلول 2026، فيما بلغ خط الفقر الأدنى نحو 5.84 ملايين ليرة، وخط الفقر الأعلى نحو 8.06 ملايين ليرة. وتباينت هذه المستويات بين المحافظات؛ إذ سجلت دمشق أعلى القيم لخطوط الفقر الثلاثة، تلتها حلب، بينما سجلت السويداء أدنى القيم.

الشكل (7): خطوط الفقر الشهرية في سوريا خلال شهر أيلول 2026 (مليون ليرة سورية)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

سجّل خط الفقر المدقع أعلى مستوياته في دمشق بنحو 4.94 ملايين ليرة شهرياً، متجاوزاً المتوسط السوري بنسبة 33.2 بالمئة، تلتها حلب بنحو 4.69 ملايين ليرة، ثم حمص بنحو 4.19 ملايين ليرة، وإدلب بنحو 4.10 ملايين ليرة. وبلغ نحو 3.87 ملايين ليرة في درعا و3.81 ملايين ليرة في حماة، فيما جاء ريف دمشق أدنى من المتوسط الوطني بنحو 3.64 ملايين ليرة.

وبلغ خط الفقر المدقع نحو 3.59 ملايين ليرة في الحسكة، و3.54 ملايين ليرة في القنيطرة، و3.38 ملايين ليرة في الرقة، و3.32 ملايين ليرة في دير الزور. وسجل مستويات أقل في طرطوس بنحو 3.22 ملايين ليرة، واللاذقية بنحو 2.89 مليون ليرة، وصولاً إلى السويداء بنحو 2.44 مليون ليرة.

وبلغت الفجوة بين دمشق والسويداء في خط الفقر المدقع نحو 2.50 مليون ليرة شهرياً؛ إذ عادل مستواه في دمشق نحو مثلي مستواه في السويداء. ويعكس هذا التفاوت اختلاف كلفة السلة الغذائية الأساسية بين المحافظات، ولا يعني أن المحافظات ذات الخطوط الأقل تسجل بالضرورة معدلات فقر أدنى؛

فخط الفقر يقيس كلفة الاحتياجات، بينما يتطلب تقدير الفقر معرفة موارد الأسر وقدرتها الفعلية على تغطيتها.

واتسعت الفجوات الجغرافية بالقيمة المطلقة عند احتساب الاحتياجات غير الغذائية. فقد بلغ خط الفقر الأدنى نحو 8.09 ملايين ليرة في دمشق، مقابل 3.94 ملايين ليرة في السويداء، بفارق يقارب 4.15 ملايين ليرة شهرياً. وبلغ خط الفقر الأعلى نحو 12.84 مليون ليرة في دمشق، مقابل 5.77 ملايين ليرة في السويداء، بفارق يقارب 7.07 ملايين ليرة. وبذلك تجاوز خط الفقر الأعلى في دمشق المتوسط الوطني بنحو 59.4 بالمئة.

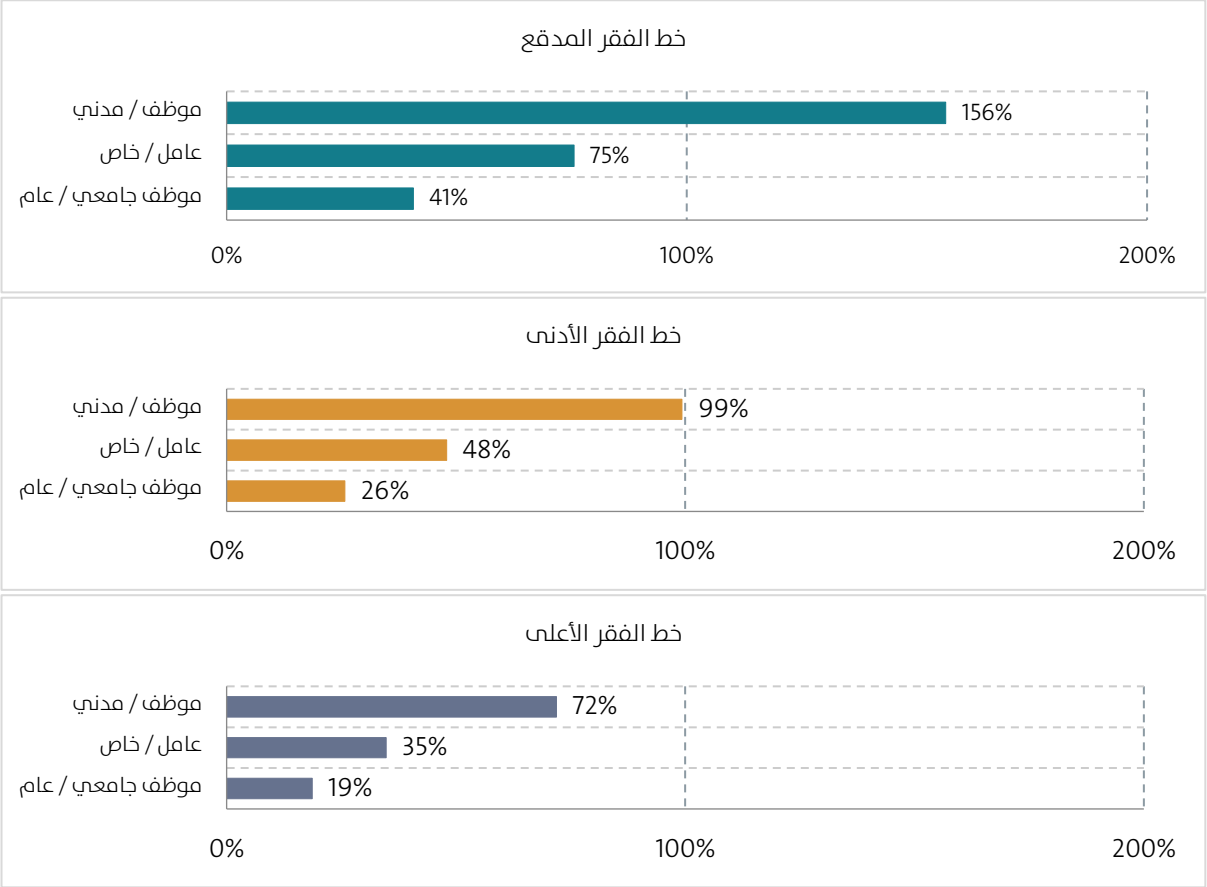
كما سجل خط الفقر الأعلى مستويات مرتفعة في حلب بنحو 9.31 ملايين ليرة، وحمص بنحو 9.09 ملايين ليرة، وريف دمشق بنحو 8.94 ملايين ليرة، وإدلب بنحو 8.19 ملايين ليرة، وحماة بنحو 8.08 ملايين ليرة. ويبرز ريف دمشق هنا بوصفه حالة لافتة؛ فرغم انخفاض خط الفقر المدقع فيه عن المتوسط الوطني، تجاوز خط الفقر الأعلى ذلك المتوسط بنحو 11 بالمئة، بما يوضح أهمية الاحتياجات غير الغذائية في تحديد كلفة معيشة الأسر.

تكشف مؤشرات تغطية الأجور لخطوط الفقر في أيلول 2026 عن فجوة واسعة بين دخول العاملين وكلفة تلبية الاحتياجات الأساسية، مع تفاوت واضح بين القطاعات والمحافظات. ويقيس المؤشر نسبة ما يغطيه أجر شهري واحد من خط الفقر للأسرة؛ فالتغطية البالغة 100 بالمئة تعني أن الأجر يعادل الخط، بينما تعني النسب الأدنى وجود عجز. وعلى مستوى سوريا، لم يكفِ أجر الموظف الجامعي في القطاع العام ولا أجر العامل في محل تجاري لبلوغ أي من خطوط الفقر الثلاثة، في حين تجاوز أجر الموظف الجامعي في القطاع المدني خط الفقر المدقع، لكنه بقي أدنى بقليل من الخط الأدنى، وبفارق أكبر عن الخط الأعلى.

وسجّل الموظف الجامعي في القطاع العام الفجوة المعيشية الأوسع بين الفئات الثلاث؛ إذ لم يغطِّ أجره سوى 40.6 بالمئة من خط الفقر المدقع، ما يترك عجزاً قدره 59.4 بالمئة عن كلفة الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية للأسرة. وانخفضت التغطية إلى 25.8 بالمئة من خط الفقر الأدنى و18.7 بالمئة من خط الفقر الأعلى. وبذلك تحتاج الأسرة المعتمدة على هذا الأجر وحده إلى دخل إجمالي يعادل نحو 2.5 مثل الأجر لبلوغ خط الفقر المدقع، و3.9 أمثاله لبلوغ الخط الأدنى، و5.4 أمثاله للوصول إلى الخط الأعلى. وتفاوتت تغطية خط الفقر المدقع بين 28.4 بالمئة في دمشق و77.4 بالمئة في إدلب، لكنها بقيت دون 100 بالمئة في جميع المحافظات.

وحقق العامل في محل تجاري تغطية أفضل نسبياً، لكنها ظلت غير كافية على المستوى الوطني؛ إذ غطى أجره 75.5 بالمئة من خط الفقر المدقع، بعجز قدره 24.5 بالمئة، بينما انخفضت التغطية إلى 48.0 بالمئة من خط الفقر الأدنى و34.8 بالمئة من خط الفقر الأعلى. وهذا يعني أن الأسرة تحتاج إلى دخل إجمالي يعادل نحو 1.3 مثل هذا الأجر لبلوغ خط الفقر المدقع، و2.1 مثل الأجر لبلوغ الخط الأدنى، و2.9 مثله للوصول إلى الخط الأعلى. وعلى مستوى المحافظات، تجاوز أجر العامل خط الفقر المدقع في ريف دمشق واللاذقية فقط، بتغطية بلغت 106.5 و104.6 بالمئة، على التوالي، بينما بقي دون خط الفقر الأدنى في جميع المحافظات.

الشكل (8): تغطية الأجور الشهرية لخطوط الفقر في سوريا خلال شهر أيلول 2026 (بالنسب المئوية)



المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

أما الموظف الجامعي في القطاع المدني، فغطى أجره على المستوى الوطني 156.2 بالمئة من خط الفقر المدقع، متجاوزاً إياه بنحو 56.2 بالمئة. لكنه لم يعد كافياً لبلوغ خط الفقر الأدنى؛ إذ بلغت تغطيته 99.3 بالمئة، بعجز يقارب 0.7 بالمئة، فيما انخفضت تغطيته لخط الفقر الأعلى إلى 71.9 بالمئة، بعجز قدره 28.1 بالمئة.

وعلى مستوى المحافظات، تجاوز أجر الموظف المدني خط الفقر المدقع في جميع المحافظات، لكنه اقترب منه بشدة في القنيطرة، حيث بلغت التغطية 101.3 بالمئة. وبقي دون خط الفقر الأدنى في سبع محافظات، هي حمص وإدلب وحلب والرقة ودير الزور ودرعا والقنيطرة. وكانت التغطية قريبة من هذا الخط في الرقة ودير الزور، عند 98.8 و97 بالمئة، على التوالي، بينما انخفضت إلى 61.7 بالمئة في القنيطرة. ولم يبلغ الأجر خط الفقر الأعلى في أي محافظة، إذ تراوحت تغطيته بين 49.6 بالمئة في القنيطرة و90.3 بالمئة في اللاذقية.

وتوضح هذه النتائج محدودية قدرة أجر واحد من الفئات المرصودة على تغطية احتياجات الأسرة، حتى في القطاع المدني الذي سجل أفضل نسب التغطية بينها. كما تكشف عن اتساع الفجوة المعيشية مع ارتفاع كلفة الاحتياجات الأساسية بوتيرة أسرع من الأجور. ومع ذلك، لا تمثل نسب التغطية تقديراً مباشراً لمعدلات الفقر بين العاملين؛ إذ تتوقف أوضاع الأسرة الفعلية أيضاً على عدد أفرادها، وعدد أصحاب الدخل فيها، ومواردها الأخرى، وانتظام العمل والدخل.

10. خاتمة

تكشف نتائج أيلول 2026 عن صدمة سعرية رفعت التضخم الشهري في سوريا إلى 8.1 بالمئة، وتركزت آثارها في السكن والطاقة والنقل. فقد أسهمت مجموعة السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنحو 5.09 نقاط مئوية، والنقل بنحو 1.99 نقطة، بما يعادل 87.4 بالمئة من التضخم الشهري. وبإضافة الأغذية والمشروبات غير الكحولية، بلغت حصة المجموعات الثلاث نحو 94.9 بالمئة. وهكذا طالت الزيادة احتياجات يصعب على الأسر الاستغناء عنها، ومدخلات أساسية لتشغيل المنشآت وتقديم الخدمات، فانتقل أثر رفع أسعار المحروقات إلى نطاق أوسع من تكاليف المعيشة والإنتاج.

وتُظهر المقارنة بالدولار أن ارتفاع الأسعار العالمية لا يكفي وحده لتفسير الزيادات التي أقرتها الحكومة لأسعار المحروقات. ففي كانون الأول 2024، قفزت الأسعار المحلية بينما انخفضت أسعار المشتقات المرجعية وخام برنت. وفي أيلول 2026، ارتفع المازوت والبنزين محلياً بنسب تجاوزت ارتفاع نظيريهما في سوق نيويورك، ولا سيما المازوت. وتستدعي هذه الفروق توضيح الأسس التي حُددت بموجبها التسعيرة، خصوصاً مع الإعلان عن مساهمة الإنتاج والتكرير المحليين في تأمين الاحتياجات. ورغم أن المقارنة الاسترشادية لا تكفي للحكم على هوامش الربح أو مقدار الزيادة المبررة، فإنها تبرز الحاجة إلى نشر الكميات المحلية والمستوردة وكلف تأمينها، وبيان كيفية تسعير الإنتاج المحلي وسعر الصرف والرسوم وهوامش التوزيع المعتمدة. ومن دون هذه المعلومات، لا يتيح الاستناد إلى ارتفاع الأسعار العالمية وضرورة استمرار الإمدادات التحقق من تناسب الزيادة مع الكلفة الفعلية، أو تقييم عدالة تحميل أعبائها للأسر والمنتجين.

ولا يقتصر تقييم إعادة تسعير الطاقة على ما تحققه من إيرادات للجهات الموردة أو تخفيض لحاجتها إلى التمويل. فقد تقابل هذه المكاسب زيادة في كلفة تشغيل المرافق العامة، وضغوط على الإنتاج والتشغيل، وحاجة إضافية إلى حماية الدخول والخدمات الأساسية. لذلك ينبغي أن يحافظ ضبط الإنفاق على الاستثمار المنتج والصيانة والصحة والتعليم، وأن يميز بين خفض الهدر وتقليص الإنفاق الضروري للتعافي. فاستدامة المالية العامة ترتبط بكيفية تحصيل الموارد واستخدامها وتوزيع أعبائها، وبقدرتها على دعم النشاط الاقتصادي الذي تستند إليه الإيرادات مستقبلاً.

وشمل ارتفاع الأسعار المحافظات الأربع عشرة، وبلغ الفارق بين أعلى معدل تضخم شهري وأدناه 7.8 نقاط مئوية. وفي الوقت نفسه، ارتفع متوسط سعر الدولار في السوق الموازية بنسبة 2 بالمئة مقارنة بآب، وبنسبة 4.8 بالمئة بين بداية أيلول ونهايته، وتسارعت وتيرة ارتفاعه بعد قرار رفع أسعار المحروقات. ويبرز ذلك تعدد الضغوط التي واجهت الأسواق خلال الشهر، مع بقاء تحديد العلاقة بين أسعار الطاقة وسعر الصرف والإمداد بحاجة إلى تحليل يتجاوز تتابع الأحداث زمنياً. كما توضح الفروق بين التضخم في إدلب وريف حلب ونظيره في تركيا أن التداول بعملة واحدة لا يعني تماثل حركة الأسعار، في ظل اختلاف ظروف الإنتاج والنقل والخدمات والأسواق المحلية.

وتكشف مؤشرات الأجور وخطوط الفقر عن ضيق قدرة الدخول المرصودة على استيعاب هذه الزيادات. فقد بلغ خط الفقر المدقع للأسرة نحو 3.71 ملايين ليرة سورية شهرياً، والخط الأدنى نحو 5.84 ملايين، والخط الأعلى نحو 8.06 ملايين. ولم يغطِّ أجر الموظف الجامعي في القطاع العام سوى 40.6 بالمئة من

خط الفقر المدقع، مقابل 75.5 بالمئة لأجر العامل في محل تجاري. أما أجر الموظف الجامعي في القطاع المدني، فرغم تسجيله أفضل تغطية بين الفئات الثلاث، فقد بقي أدنى بقليل من خط الفقر الأدنى، ولم يغطِّ سوى 71.9 بالمئة من الخط الأعلى. ولا تقيس هذه النسب معدلات الفقر بين العاملين، لكنها توضح اتساع الفجوة بين أجر واحد وكلفة احتياجات الأسرة، وتؤكد ضرورة ربط سياسات الأجور والحماية الاجتماعية بمستويات الأسعار المحلية وموارد الأسر وأحجامها.

وعليه، فإن الاستجابة لصدمة أيلول تحتاج إلى الجمع بين استقرار الإمدادات وحماية الإنتاج والدخل الحقيقي. ويُقاس نجاحها بقدرة الأسر على تأمين احتياجاتها، واستمرار المنشآت وفرص العمل، وتحسن الخدمات، وعدالة توزيع كلفة التعافي ومنافعه. وفي ضوء ذلك، تبرز الأولويات الآتية:

1. تعزيز شفافية تسعير الطاقة وأمن إمداداتها، بنشر الكميات المنتجة والمكررة محلياً والمستوردة، ومكونات الكلفة والرسوم وهوامش التوزيع، وتوضيح معادلة التسعير وآلية مراجعتها صعوداً وهبوطاً.
2. حماية الأجور والدخول من تآكل القدرة الشرائية، بمراجعة كفايتها وانتظام دفعها في ضوء التضخم وخطوط الفقر، ومراعاة الأجر الصافي، ومعالجة الفجوات غير المبررة بين الفئات الوظيفية.
3. دعم استمرار الإنتاج والتشغيل، ولا سيما لدى المنشآت الصغيرة والمزارعين، عبر تيسير الحصول على الطاقة والمدخلات والسيولة، وربط التسهيلات بنتائج قابلة للمتابعة في الإنتاج وفرص العمل.
4. تطوير حماية اجتماعية تستجيب للأسعار والتفاوت المحلي، وربط قيمة المساعدات بخطوط الفقر في المحافظات وموارد الأسر وأحجامها، مع إعطاء الأولوية للأسر المعتمدة على أجر واحد والفئات الأشد حرماناً.
5. حماية الخدمات الأساسية والاستثمار العام المنتج عند ضبط الإنفاق، وتحسين كفاءة التشغيل وتقليل الهدر، وتصميم تعرفات للمياه والكهرباء والنقل تراعي الاحتياجات الأساسية والقدرة على الدفع.
6. تقييم الأثر المالي والتوزيعي لقرارات التسعير، بما يشمل الوفورات المباشرة والكلف الإضافية على المرافق العامة والأسر والمنشآت، ونشر حسابات قطاع الطاقة وتحويلاته مع الخزانة، وربط الموارد المتحققة بأولويات تنموية واجتماعية واضحة.
7. تطوير الرصد المنتظم للأسعار والأجور وتوافر الخدمات، مع التمييز بين تغير الأسعار ومستوياتها، وبين الأجور الاسمية والحقيقية، بما يتيح متابعة انتقال التكاليف وتقييم أثر السياسات في معيشة الأسر واستمرار الإنتاج.

11. المراجع والمصادر

1. إدارة معلومات الطاقة الأميركية. 5 تشرين الأول 2026. ارتفاع أسعار النفط الخام وهوامش التكرير خلال الربع الثالث.
2. إدارة معلومات الطاقة الأميركية. السعر الفوري الشهري لخام برنت الأوروبي، بالدولار للبرميل.
3. إدارة معلومات الطاقة الأميركية. المتوسطات الشهرية للسعر الفوري للبنزين العادي التقليدي، ميناء نيويورك، بالدولار للغالون.
4. إدارة معلومات الطاقة الأميركية. المتوسطات الشهرية للسعر الفوري للديزل فائق الانخفاض بالكبريت رقم 2، ميناء نيويورك، بالدولار للغالون.
5. الاقتصادية. أيلول 2026. احتجاجات بريف دمشق على استملاك أراضٍ لصالح مشروعين عقاريين.
6. الاقتصادية. 29 أيلول 2026. العجز 1.8 مليار دولار: ضبط الإنفاق يسبق موازنة 2027.
7. المركز السوري لبحوث السياسات. 2022. دليل الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا.
8. المركز السوري لبحوث السياسات. 2025. النشرة الشهرية لأسعار المستهلك والتضخم في سوريا خلال أيلول 2025.
9. المركز السوري لبحوث السياسات. أيلول 2026. قاعدة بيانات المسح الشهري لأسعار المستهلك والرقم القياسي وتكاليف المعيشة وخطوط الفقر في سوريا.
10. المركز السوري لبحوث السياسات. 2026. المالية العامة في سوريا الانتقالية: فائض محاسبي، وعجز في الدور التنموي للدولة، وإعادة إنتاج التفاوت.
11. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأونكتاد». 8 أيلول 2026. اضطرابات هرمز قد تُلحق الضرر الأكبر بالمنشآت التي توفر 70 بالمئة من العمالة العالمية.
12. هيئة الإحصاء التركية «TÜİK». 5 تشرين الأول 2026. مؤشر أسعار المستهلك، أيلول 2026.
13. الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا». 13 أيلول 2026أ. وزارة الطاقة: ارتفاع أسعار المشتقات النفطية إجراء مؤقت لضمان استمرار الإمدادات.
14. الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا». 13 أيلول 2026ب. وزارة الطاقة: أسعار مشتقات النفط ليست ثابتة وتخضع للمراجعة مع تغير التكلفة والظروف.
15. الوكالة العربية السورية للأنباء «سانا». 02 حزيران 2026. زيادة الرواتب والأجور: موازنة بين تحسين مستوى المعيشة والاستدامة المالية للدولة.

الملاحق

الملحق (1): الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سوريا خلال شهر أيلول 2026 بحسب مجموعات الاستهلاك والمحافظات (سنة الأساس 2021 = 100)

	دمشق	ريف دمشق	حمص	حماة	طرطوس	اللاذقية	إدلب	حلب	الرقة	دير الزور	الحسكة	السويداء	درعا	القنيطرة	سوريا
جميع السلع	1,419	1,177	1,606	1,256	1,256	1,255	948	1,493	994	987	1,309	1,174	1,132	1,260	1,090
الأغذية والمشروبات	780	728	783	817	757	704	804	795	702	864	849	746	687	769	714
الدخان والتبغ	602	745	698	647	574	567	711	650	496	737	711	605	582	504	625
الملابس والأحذية	649	680	588	884	646	781	928	862	543	660	1,204	895	581	578	710
السكن، والكهرباء، والوقود	2,384	2,343	3,653	2,649	2,393	2,741	1,457	2,478	2,217	1,664	2,288	2,598	2,878	2,443	2,084
التجهيزات المنزلية والصيانة	668	514	637	1,129	536	527	759	554	468	442	1,065	543	876	648	607
الصحة	890	1,006	858	841	842	812	708	1,088	750	833	921	996	1,167	857	870
النقل	2,190	1,762	1,950	1,750	1,822	2,398	802	1,471	1,624	1,569	2,145	1,356	1,222	2,398	1,465
الاتصالات	331	330	331	332	329	329	54	337	330	333	338	333	333	334	204
الترويح والثقافة	466	736	557	430	474	508	554	754	526	597	664	540	512	321	525
التعليم	921	1,147	1,165	1,099	1,455	1,068	1,414	1,467	1,248	787	1,236	1,012	1,051	1,234	1,040
سلع وخدمات متنوعة	1,036	1,016	1,258	916	1,109	721	916	1,132	1,029	953	1,093	1,121	959	1,858	1,043

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

الملحق (2): تغيرات أسعار صرف الليرة السورية والليرة التركية في سوريا خلال أيلول 2026

التاريخ	سعر الحوالات والصرافة	سعر النشرة الرسمية	سعر السوق الموازية	مناطق الحكومة الانتقالية	الحسكة	سعر صرف الليرة التركية أمام الدولار
أيلول-01	12250	12250	13150	13150	13150	48.7
أيلول-02	12250	12250	13122	13120	13150	48.8
أيلول-03	12250	12250	13105	13100	13170	48.7
أيلول-04	12250	12250	13128	13125	13170	48.8
أيلول-05	12250	12250	13127	13125	13150	48.8
أيلول-06	12250	12250	13116	13115	13125	48.8
أيلول-07	12250	12250	13148	13150	13125	48.7
أيلول-08	12250	12250	13173	13175	13150	48.8
أيلول-09	12250	12250	13150	13150	13150	48.9
أيلول-10	12250	12250	13178	13180	13150	48.8
أيلول-11	12250	12250	13178	13180	13150	48.8
أيلول-12	12250	12250	13207	13200	13300	48.5
أيلول-13	12250	12250	13323	13325	13300	48.5
أيلول-14	12250	12250	13370	13375	13300	49.0
أيلول-15	12250	12250	13471	13475	13425	49.0
أيلول-16	12250	12250	13602	13600	13630	48.9
أيلول-17	12250	12250	13480	13475	13550	49.0
أيلول-18	12250	12250	13550	13550	13550	49.1
أيلول-19	12250	12250	13550	13550	13550	48.9
أيلول-20	12250	12250	13606	13610	13550	49.1
أيلول-21	12250	12250	13732	13725	13825	49.2
أيلول-22	12250	12250	13830	13825	13900	49.2
أيلول-23	12250	12250	13664	13650	13850	49.1
أيلول-24	12250	12250	13677	13675	13700	49.2
أيلول-25	12250	12250	13682	13675	13775	49.2
أيلول-26	12250	12250	13729	13725	13775	49.4
أيلول-27	12250	12250	13729	13725	13775	49.4
أيلول-28	12250	12250	13752	13750	13775	49.3
أيلول-29	12250	12250	13759	13750	13875	49.3
أيلول-30	12250	12250	13779	13775	13825	49.4
وسطي أيلول	**12250.0**	**12250.0**	**13435.6**	**13433.5**	**13462.3**	**49.0**

المصدر: المركز السوري لبحوث السياسات 2026، المسح الشهري لأسعار المستهلك في سوريا.

المركز السوري لبحوث السياسات مؤسسة بحثية مستقلة غير حكومية وغير ربحية تأسست عام 2012، ذات دور رائد في البحث العلمي والمعرفي في سوريا والمنطقة، تعمل على تقليص الفجوة بين البحث وصناعة السياسات، والمساهمة في تطوير حوار تشاركي مبني على الأدلة، للوصول إلى بدائل سياساتية تحقق تنمية مستدامة تضمينية محورها الإنسان.

المركز السوري لبحوث السياسات
SyrianCenter For Policy Research

scpr-syria.org

info@scpr-syria.org